المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم السياسية المقارنة

دور مراكز الفكر الحكومية في صنع السياسات العامة

دراسة مقارنة بين النماذج الغربية والنموذج الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالب:

علي حشاني

إشراف الأستاذة:

د. نجوة بوزورين

لجنة المناقشة

د. بن دادة كلثوم	**أستاذة محاضرة**	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**رئيسا**
د. بوزورين نجوة	**أستاذة محاضرة**	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**مشرفا ومقررا**
أ. لوجاني وسيلة	**أستاذة مساعدة**	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**

السنة الدراسية: 2022/2021

شكر

فى البداية نحمد الله تعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر، ثم أود أن أشكر الاستاذة المشرفة، الدكتورة "**نجوة بوزورين**" الذى كانت خبرتها لا تقدر بثمن فى صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته. فقد دفعتنى ملاحظاتها الثاقبة إلى صقل تفكيرى ورفع عملى إلى مستوى أعلى.

أود أيضاً أن أشكر **أساتذتى الأفاضل** على إرشاداتهم القيمة. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر **والدىّ** على مشورتهما الحكيمة ودعمها الودى. كنتم دائما الدعم الأول بالنسبة لى. وأخيرا عائلتى الصغيرة وأقاربى وكذا لم يكن بإمكانى إكمال هذه الرسالة بدون دعم **أصدقائى** الذين لم يبخلوا على بالدعم والتحفيز أود أن أعرب عن تقديرى **لزملائى فى المدرسة** لتعاونهم الرائع ومساندتهم لى.

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الى كل من علمني حرفا وأرشدني بنصيحة

الى والدي الكريمين أطال الله عمرهما

الى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

لكم جميعا اهدي هذا العمل

الملخص

الملخّص:

تروم هذه الدراسة بحث أهمية ودور مراكز الفكر الحكومية في صنع وترشيد وعقلنة السياسات العامة في النظم السياسية وفق ما تمليه المصلحة الوطنية وما تفرزه نتائج البحوث والدراسات من أساليب وأدوات علمية ومنهجية تساعد في توجيه سياسات صانع القرار وفق خطط استراتيجية تضمن التوزيع العادل للثروة وتحقيق مجتمع الرفاه للشعوب. كما أن الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي وما تفرزه هذه التغيرات من مشاكل وأزمات تجعل من الأهمية بمكان ضرورة مجابهة النظم السياسية لهذه الاختلالات والتكيف معها عن طريق التوقع والاستشراف عن طريق وضع خطط بديلة توجه الأنظمة لابتكار حلول وطرق تجنبها الوقوع في هذه الأزمات أو الخروج منها بأقل الأضرار. وهو ما يحتم على مراكز الفكر بصفة عامة والحكومية منها بصفة خاصة إعادة النظر في أنظمة وبرامج التسيير وجداول دراسات للتأقلم والتكيف مع هذه المتغيرات والمشاركة في صنع سياسات ذات فاعلية، وأكثر عقلانية ورشادة.

إن هذه الدراسة المقارنة بين مراكز الفكر الحكومية الغربية الامريكية ومؤسسة راند على وجه الخصوص والنموذج الجزائري توضح ما مدى مساهمة مراكز الفكر الحكومية في توجيه صناع القرار بتقارير ودراسات توضح خطة الخروج من ازمة وباء كورونا وما مدى فاعلية هذه الخطط من الناحية الزمانية والاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية:

مراكز الفكر الحكومية، السياسات العامة، صانع القرار، النظام السياسي، أزمة كورونا، مؤسسة راند، مراكز الفكر الحكومية الجزائرية.

الملخص

Abstract:

This study tries to study the importance and the role of governmental think tanks in making and rationalizing public policies making in political systems according to national interest using scientific and methodological ways and tools able to direct decision makers through strategic plans capable of guarenteeing fair distribution of wealth and welfare for people. Moreover, the changing nature of international system and its results in causing problems and crises need a prospective response from political systems that reduces damage. As a result, governmental think tanks should revise their managarial programs and studies in order to cope with these changes and participate in making rational policies.

This comparative study between governmental think tanks, RAND Corporation as an example and the Algerian model shows how could governlental think tanks direct policymakers by providing them with articles and reports that could help get of Covid19 crisis especially those considering time and strategic dimensions.

Key words: governmental think tanks, public policies, policy maker, political system, Covid 19 crisis, RAND Corporation, Algerian governmental think tanks.

الفهرس

الفهرس

شكر .....

الإهداء .....

الملخّص: .....

قائمة الجداول .....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار التاريخي لمراكز الفكر الحكومية الغربية وعوامل نجاحها.....11

المبحث الأول: السياق التاريخي لنشأة وتطور مراكز الفكر.....12

المطلب الأول: نشأة وتطور مراكز الفكر في العالم. 13

1-المراحل التاريخية لنشأة مراكز الفكر 13

1-1 المرحلة الأولى 1910-1930:.....13

2-1 المرحلة الثانية 1930-1951:.....15

3-1 المرحلة الثالثة :2000-1951.....16

4-1 المرحلة الرابعة: 2000 -2022:.....16

2-فئات مراكز الفكر:.....17

المطلب الثاني: نشأة مراكز الفكر في الوطن العربي:.....19

المبحث الثاني: مراكز الفكر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وعوامل نجاحها.....- 22 -

المطلب الأول: مراكز الفكر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية فاعل أساسي من فواعل صنع السياسات العامة الامريكية.....- 22 -

المطلب الثاني: مؤسسة راند كفاعل أساسي في صنع السياسات العامة الامريكية.....- 23 -

المطلب الثالث: نموذج لدراسة بحثية لمؤسسة راند - دور مؤسسة راند في صنع السياسة الصحية الأمريكية في فترة جائحة كورونا - .....- 29 -

خلاصة الفصل: 37

الفصل الثاني: مراكز الفكر الحكومية وصنع السياسات العامة في الجزائر 39

الفهرس

المبحث الأول: مراكز الفكر في الجزائر النشأة والدور 40

المطلب الأول: نشأة وتطور مراكز الفكر في الجزائر 40

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمراكز البحث الحكومية: 42

1-مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 42

1-1مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD) 44

1-1-1هدف المركز ومهمته: 44

1-1-2 التنظيم الداخلي لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية: 45

2-1 مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) 45

1-2-1هدف المركز ومهمته: 46

2-2-1التنظيم الداخلي للمركز: 46

2-مراكز البحث التابعة لجهة حكومية واحدة: 47

1-2 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة: 47

2-2 المعهد العسكري للوثائق والتقويم الاستقبالية (IMDEP): 48

4-2 مركز البحوث القانونية والقضائية (CRJJ): 49

المطلب الثالث: التوزيع البشري لمراكز البحث الحكومية 50

1-مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 50

1-1بالنسبة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية: 50

2-1 مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية: 51

2-1 باحثي مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 52

2. مراكز البحث التابعة لجهة حكومية واحدة: 52

1-2 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة: 52

2-2 المعهد العسكري للبحث والتقويم والاستقبالية: 53

3-2 المركز الوطني لتحاليل السكان والتنمية: 53

2- 4المركز الوطني للبحوث القانونية والقضائية: 54

الفهرس

المطلب الرابع: تمويل مراكز البحث الحكومية 55

المبحث الثاني: إسهامات مراكز الفكر في جائحة كورونا و أبرز التحديات والعوائق في الجزائر 57

المطلب الأول: إسهامات مراكز الفكر في جائحة كورونا (COVID 19) في الجزائر 57

المطلب الثاني: تحديات وعوائق مراكز الفكر في الجزائر 60

خلاصة الفصل:.....65

الخاتمة.....67

قائمة المراجع 72

قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول 1 انتماء وارتباط مراكز الفكر والرأي.....17

جدول 2 تواجد مراكز الفكر في العالم 18

جدول 3 تعداد مراكز الفكر الغربية.....- 20 -

جدول 4 مراتب بعض مراكز الفكر العربية دون احتساب مراكز الفكر الأمريكية.....- 20 -

جدول 5 مستويات التعليم لدى مؤسسة راند .....- 25 -

جدول 6 الدرجات العلمية لباحثي مؤسسة راند .....- 26 -

جدول 7 الإيرادات الخاصة بمؤسسة راند.....- 27 -

جدول 8 النفقات الخاصة بمؤسسة راند .....- 28 -

مقدمة

مقدمة

أصبحت مراكز الفكر من اهم الفواعل التي لها نصيب كبير من التأثير في عملية صنع السياسات العامة في النظم الديمقراطية نظرا للطبيعة المعقدة للمشكلات اليومية والعالمية التي أفرزتها الثورة المعلوماتية، والتي أضفت سمة مركبة على عملية صنع السياسات العامة، وهو ما اوجب التحلي بدرجة عالية من الدقة والحرفية لترشيد وعقلنة القرارات والسياسات في إطار من الكفاءة والفاعلية. هذه الشروط التي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا لأغلب الحكومات الحالية التي تعاني من تضخم جهازها البيروقراطي وسيطرته على مختلف العمليات وجل مراحل صنع السياسات العامة.

وفي هذا الإطار ظهر تحدي كبير أمام صانعي السياسات العامة انحصر في الحاجة الماسة والفورية للحصول على معلومات وتقارير وتحاليل دقيقة تتناسب والظروف والأزمات، ووجب توافرها في وقت قياسي قد يعجز موظف الحكومة في الحصول عليها وإتاحتها أو امتلاكها. وفي هذا السياق ظهرت ما يسمى بمراكز الفكر التي ستؤدي دورا محوريا جامعا بين الجانب الأكاديمي والسياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبقية المجالات. رغم تعدد التسميات حول هذه المراكز بين " مراكز الفكر"،"مراكز الأبحاث"، " خزانات الفكر"،"صناديق الفكر"، "مراكز الدراسات"،"غرف التفكير"، وغيرها من المسميات. وبالنسبة للغة الإنجليزية فتتم الإشارة إلىThink tanks [1] لكن يتفق أغلب المفكرين والباحثين على تسمية " مراكز الفكر " وهذا ما تم اعتماده خلال هذه الدراسة.

تعددت التعاريف حول مراكز الفكر، بحيث لا يوجد تعريف واحد شامل وجامل لها. وبعد الاطلاع على جملة التعاريف والمفاهيم خلصنا إلى أنها معاهد ومنظمات ومؤسسات (حكومية وغير حكومية) تقوم بإعداد التقارير في شتى المجالات من أجل إيجاد حلول للمعضلات والأزمات التي تواجهها الشعوب والأنظمة.

وبما أن مراكز الفكر من أبرز المشاركين في صنع السياسات العامة من خلال الترشيد والعقلنة وفي هذا السياق ومن خلال التعاريف التي تم دراستها نخلص الى أن السياسات العامة هي مجموعة المطالب الشعبية التي تتحول فيما بعد الى برامج حكومية يشرف على تنفيذها الجهاز البيروقراطي

[1] كريمة زواوي، **دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014)، ص.10.

وفق ما تقتضيه الحاجة المجتمعية. إن السياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف بشكل مباشر وغير مباشر بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات المساهمة في صنع السياسة العامة. فما تقدمه مراكز الفكر من إسهام فكري دقيق، وكذلك استقلالية السلطة التشريعية في ممارسة دور الصنع والرقابة، والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية أكثر ديمقراطية، وبالتالي نجاح السياسة العامة.

إن الأهمية التي تحتلها مراكز الفكر جعلتها أحد دعائم وركائز مفاهيم كبيرة تشكل تحديا لأغلب الدول وهي الحكم الرشيد والمستديم. إذ أنها تضطلع بتقديم التوصيات والبدائل والابحاث والتقارير لصناع السياسات. كما يتعدى دورها إلى تزويد الحكومات بالموارد البشرية اللازمة للمناصب العليا (مخزون استراتيجي يجمع بين المعرفة الاكاديمية والتجربة والخبرة الميدانية) هذا الأخير التي يتميز عن موظف الحكومة في القدرة على امتلاك المعلومة وتحيينها والتخطيط المسبق، إضافة إلى تعبئة وتوجيه الرأي العام عن طريق إنتاجها الفكري والذي يتواءم مع المصلحة المؤسسية (سواء كانت الممولة أو الوصية).

فإدراك صناع القرار للإفرازات والتغيرات التي تطرأ في النظام الدولي ،وما ينتج عنها من اختلالات وأزمات غير متوقعة يتطلب رد فعل سريع ودروس (الآنية والتخطيط الاستراتيجي) وعلى سبيل المثال لا الحصر إن تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 أبانت للحكومات سواء كمؤسسات أو كأشخاص باختلاف تصنيفاتهم ضرورة الاستشراف والتخطيط الاستباقي مع وجود بدائل يختلف تأثيرها نسبيا تخدم الظرفية التي تحدث فيها تلك الازمات والاختلالات , ورغم القوة الفكرية (قوة الحصول على المعلومة وامتلاكها وكيفية توظيفها) التي تتميز بها مراكز الفكر إلا أنها اكتفت فقط بالجانب التوعوي خلال الازمة وغياب تام للتنبؤ والاستشراف لها. وهذا ما تمت ملاحظته خلال هذه الفترة مع أوائل مراكز الفكر في الترتيب العالمي, حتى ان معالجة هذه الأخيرة للأزمة لم يكن آنيا بل تم بعد فترة قاربت 14 أشهر ، حيث اطلقت بعض مراكز الفكر العالمية مثل مؤسسة راند تقرير خاص بكيفية تسيير هذه الازمة دون التغلب عليها (تقرير متمثل في طريقة عمل لوزارة الصحة تجنب من الانهيار التام للمنظومة الصحية في أمريكا لا غير), إضافة إلى غلبة المنطق الإداري البيروقراطي في تسيير هذه الازمة كما حدث مع جل دول العالم وخاصة الجزائر ، التي اكتفت بالتوعية وإجراءات الحجر الجزئي، وإعطاء الهيئات الإدارية والتنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة

إضافة الى وزير الصحة بمعية اللجنة العلمية في المستوى الأعلى للتقييم العام للوضع الصحي، واخذ الإجراءات اللازمة اما بالنسبة للمستوى الأدنى فتم إعطاء الحرية الجزئية للولاة على مستوى الولايات لتقييم الوضع، واتخاذ الإجراءات دون الرجوع الى هيئات استشارية او فكرية أو حتى خبراء ومختصين أو أكاديميين.

ورغم العيوب التي أظهرتها هذه الجائحة لمراكز الفكر إلا ان هناك حفظ لماء الوجه، وإقرار لتأثيرها الايجابي، والمتمثل في الحاجة الماسة والآنية للمعلومات والتخطيط الآني لتجنب الاثار السلبية للأزمات هذا ما عكس توجه صناع القرار إلى اللجوء إلى مراكز الفكر، ودعمها لما تقدمه من اسهامات ذات كفاءة وفاعلية.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تم ذكره ونظرا للأهمية الكبيرة للموضوع ومن أجل التعمق أكثر في تفاصيله يمكن طرح السؤال الاتي:

كيف تساهم مراكز الفكر الحكومية في صنع السياسات العامة خاصة خلال فترات الازمات؟

وتندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الذي يجعل من مراكز الفكر فاعلا مؤثرا في صنع السياسات العامة؟
2. كيف ساهمت مؤسسة راند في إدارة ازمة كورونا في الولايات المتحدة الامريكية؟
3. ما طبيعة العلاقة الموجودة بين مراكز الفكر والسياسات العامة في الجزائر؟

مجالات الدراسة:

1. **المجال المكاني**: ان المقارنة بين مراكز الفكر الحكومية الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا) والجزائرية تفرض علينا تحديد الإطار المكاني للدراسة بالولايات المتحدة الامريكية والجزائر.
2. **المجال الزماني**: تم تحديد الفترة الزمنية للدارسة من 2019 الى غاية 2022 (فترة انتهاء الدراسة) وقد تم التركيز على هذه الفترة (جائحة كورونا كوفيد 19) وذلك راجع إلى دور مراكز الفكر في مجابهة هذه الأزمة.

3. **المجال الموضوعي**: تتعلق المشكلة البحثية بمجموعة من المواضيع التي سيتم التركيز عليها في الدراسة كموضوع مراكز الفكر الحكومية وموضوع إدارة الازمات من ناحية الأساليب والكيفيات.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال المحوري والأسئلة الفرعية، فقد اعتمدنا على الفرضيات الآتية:

- تعتبر قوة وكفاءة مراكز الفكر (الهيكلة، المصلحة، الفكرة) في الولايات المتحدة الأمريكية عاملا مؤثرا على عقلانية السياسات العامة، إذ كلما زاد الاعتماد على مؤسسات الفكر كلما زادت مشاركتها في صنع السياسات العامة وتحقيق أهدافها الموضوعية؛
- العقلية البيروقراطية في تسيير مراكز الفكر الحكومية في الجزائر تحول دون لعب دور فعال لهذه المراكز في صنع السياسات العامة.

أهمية الدراسة: تنقسم أهمية دراسة الموضوع إلى جانب علمي وجانب عملي، وبالتالي فإن أهمية دور مراكز الفكر الحكومية في صنع السياسات العامة تكمن في:

1. **الأهمية العلمية:**

محاولة إضاءة جوانب على قدر من الأهمية بالنسبة للأبحاث الاكاديمية والتي تعمل على اثراء المكتبات الجامعية، وتدعيم التراكم العلمي حول الموضوع الذي يعد في الوقت الحالي مركز اهتمام الدارسين والفاعلين في الحقل السياسي.

2. **الأهمية العملية:**

تقديم دليل ارشادي على شاكلة استشارة علمية لصانع القرار السياسي من حيث تزويده بحصائل ونتائج البحوث الأكاديمية في مجال السياسة العامة بما يتيح توجيهه الى انتهاج مسلك العقلانية والرشادة فيما يخص صناعة القرار السياسي في الدولة. إضافة إلى تبيان الغياب التام لدور مراكز الفكر (خاصة الحكومية في دول العالم الثالث سيما الدول العربية والإسلامية وخاصة الجزائر) في صنع السياسة العامة، والذي ينعكس مباشرة على طبيعة السياسة العامة التي لا تخلو من النقائص والنقائض ولا تغطي مختلف المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع على عكس الدول المتقدمة.

الإطار المنهجي:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة أحد الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لطبيعة دراستنا فقد استدعت الضرورة إلى استعمال أكثر من منهج واحد واقتراب، وهي كالاتي:

منهج دراسة الحالة: ولتأكيد دراستنا وربطها أكثر بالواقع تم اختيار نموذجين للدراسة النموذج الأمريكي والنموذج الجزائري مع تبيان خصائصهما ومدى اسهام كل منها في صنع السياسات العامة.

المنهج المقارن: وبطبيعة الحال استعمال نموذجين للدراسة يتطلب مقارنة بينهما من ناحية التشابه والاختلاف والتشابك وهذا ما تم العمل به في هذه الدراسة لرسم تصور مشترك يجمع بين نقاط التشابه والاختلاف للنموذجين.

الإطار النظري:

أما المقتربات التي تم توظيفها في إطار المنهج تتمثل في:

المقترب المؤسساتي: تم الاعتماد عليه كونه يدرس الفواعل الرسمية الحكومية الصانعة للسياسات باعتبار أن مراكز الفكر المدروسة هي التي تشتغل ضمن الإطار الحكومي من خلال ما تتلقاه من تمويل، ودعم قانوني، وهيكلي وكذلك تسويق إعلامي.

مقترب les trois I(3i):

باعتبار السياسة العامة مجال واسع وفسيح يصعب وضعه في تعريف بسيط أو مبسط نظرا لتعقد المكونات الداخلة في تركيبه وهي: " الأفكار، والمصالح، والمؤسسات"، وجب استخدام مقترب الثلاثية (أفكار، منافع ومؤسسات) وهو مقترب يستعمل لتحليل وفهم السياسة الموضوعة من خلال دراسة خلفيات متخذي القرار ودراسة الجانب التطبيقي. يمكن القول إنه مقترب ينطبق كثيرا على حالة مراكز الفكر الحكومية التي تتضمن ثلاثية: الفكرة، والمؤسسة، والمصالح. بحيث أن تداخل هذه المكونات هو الذي يعطي لها أهمية متميزة في عملية صنع السياسات. من الذين اقترحوا هذا الاقتراب - Ives surel, idées, interets, institutions dans l'analyse des politiques publiques.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن الشروع في أي دراسة دون الاعتماد على دراسات ومضامين سابقة تصب في نفس المجال لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض الأدبيات التي تصب في نفس الموضوع المراد دراسته او تلك التي لها علاقة به ومن أهمها:

- كتاب **واقع مراكز البحوث والفكر في المنطق العربية الاحتياجات الفاعلية والأثر** والذي شارك في تأليفه كل من الدكتور صادق حجال والدكتور عبد الحق دحمان والدكتورة سمر سحقي والدكتورة ليندة طرودي والدكتور إسماعيل الرجاوي، والذي تناول الوضع العام وواقع مراكز الفكر في الوطن العربي وأهم التحديات والفرص التي تواجهها هذه الأخيرة إضافة إلى تأكيده على ضرورة وجود مثل هذه المراكز التي ومن خلال دورها ستقلص الفجوة بين النقائص التي تتخللها السياسات العامة وعقلانية ورشادة هذه السياسات وذلك وفق مقاربة تشاركية.

وتوصل مؤلفو هذا الكتاب الى بعض الاستنتاجات سيتم تلخيصها فيما يلي:

- افتقار مراكز الفكر العربية لنموذج اداري وقانوني فعال للتسيير يسمح لها بالتأثير في توجيه سياسات صناع القرار.
- غياب التمويل الذي يعد شرط أساسي لنجاح هذه المراكز.
- عدم الاستغلال الأمثل التكنولوجيا للترويج لهذه المراكز ودراساتها.
- الانغلاق السياسي للأنظمة السياسية العربية جعل بعض مراكز الفكر تنشط في حيز مغلق.
- غياب استراتيجية استشرافية تنبؤية للأزمات والتحديات المستقبلية.
- غياب المقاربة التشاركية بين المراكز العربية.

- أطروحة دكتوراه "**مكانة المؤسسات الاستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**" جامعة الجزائر3 للباحثة سلمة بورياح وتمحورت دراستها حول التأصيل الفكري والنظري لصنع السياسات العامة ومن ثم التطرق إلى ماهية المؤسسات الاستشارية والبحثية

ثم الانتقال الى دور المؤسسات الاستشارية ومراكز الأبحاث ومساهمتها في صنع السياسات العامة في الجزائر. وخلصت هذه الدراسة إلى:

- إن صنع سياسات عامة رشيدة تطلب استشارة المؤسسات الاستشارية ومراكز الأبحاث عبر مختلف مراحل صنع الساسة العامة لاستخدامها الأسلوب العلمي في فهم وتحليل المشكلات العامة من حيث أسبابها وتحديد مختلف فواعلها، بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم المعلومات المتميزة بالجودة والحداثة والمصداقية تساعد صانعي الساسة العامة في توظيفها لحل القضايا العامة التي تواجههم، كما أنهم يساهمون في عملية تنفيذ السياسات العامة وتحديد مساراتها وصولا إلى عملية التقييم باستخدام مؤشرات الكفاءة والفاعلية ما يجعل السياسات العامة عقلانية و رشيدة.

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر "**دور النخبة في رسم السياسات العامة نموذج غرف التفكير**" جامعة محمد خيضر بسكرة للطالب إسلام بن عيسى والذي تناول فيها ماهية النخبة والسياسات العامة وتم التركيز على وصف مشاكل السياسة العامة ومختلف آليات النخبة من خلال طرحه لإجابياتها وسلبياتها ثم تم التطرق للنموذج الغربي في غرف التفكير وتم دراسة مؤسسة راند وخلص الباحث إلى:
  - رغم الدور الذي تلعبه النخب في مجال السياسات العامة من خلال بحثها عن الحلول وتزويدها لصناع القرار الرسميين بمختلف الدراسات والأبحاث والمقالات والمعلومات اللازمة في سبيل ذلك، إلا أن هذا لا يعني أنها لا تخلو من السلبيات والتي يأتي في مقدمتها النظر فيها والاهتمام بمصالحها الشخصية على حساب مصالح المجتمع والشعوب، رغم أن هدفها الأسمى هو خدمة المجتمع والمصلحة العامة عبر ايجادها الحلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي يعانون منها.
  - إنشاء مؤسسات الفكر يصب في هدف إنتاج الأبحاث والمعارف ذات الصلة بالشؤون السياسية، حيث تعمل على سد فراغ في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي وعالم السياسة نظرا للعلاقة التكاملية بينهما، حيث كل طرف منهما يكمل النقص لدى الطرف الآخر.

- من خلال مقارنة المجتمعات الغربية بنظيرتها العربية والإسلامية يمكن الاستنتاج أن دور هاته النخب ومكانتها غير بارز في الدول العربية مثلما هو بارز في الدول الغربية، إضافة إلى ذلك إن مراكز الفكر والدراسات لا تزال بعيدة كل البعد عن الدور الذي يفترض أن تقوم به سيما في مجال السياسة العامة ما إذا قورنت بنظيرتها في المجتمعات العربية.
- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر "**دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية** " جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي للطالبة كريمة زواوي والذي تمحور مضمون دراستها حول ماهية غرف التفكير ونشأتها التاريخية أهم عوامل نجاح هذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى إسهامها في السياسة العامة والسياسة الخارجية الأمريكية وكذا دورها في توجيه الرأي العام حيث وصل الباحث في دراسته إلى:

- أن غرف التفكير في الولايات المتحدة الامريكية تلعب دورا هاما في التأثير في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي من خلال تقديم المشورة والنصح والمعلومات لصانع القرار وتأمين اختصاصيين للعمل في الحكومة كما تؤثر على ال أ ري العام من خلال صهره وتكوينه بما يتوافق مع أهدافها وغاياتها.

أسباب اختيار الموضوع: تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

- محاولة إبراز آليات عمل مراكز الفكر الحكومية وكيفية اسهامها ومعالجتها لمشاكل السياسات العامة معرفة تأثيرها في توجيه مساراتها؛
- محاولة رسم تصور لنموذج جزائري امريكي لمركز فكر مشترك وهو ما خلص اليه الحوار الاستراتيجي الخامس بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية RESEARCH HUB مركز أبحاث.

الأسباب الذاتية:

اهتمام الباحث بالموضوع كون ان هناك نقص كبير في الحقل السياسي بالجزائر يتناول مثل هذه المواضيع. إضافة الى محاولة توجيه اهتمام صانع القرار بالاعتماد على هذه المراكز كشريك أساسي وفعال في صنع السياسات العامة.

هيكلة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث تم التطرق في الفصل الأول للسياق التاريخي لبروز مراكز الفكر وقد تم التركيز في المبحث الأول عن الارهاصات الأولى للنشأة التاريخية لمراكز الفكر في العالم والعالم العربي إضافة الى توزع هذه المراكز الفكرية حول العالم وأنواعها، والمبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة مراكز الفكر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وعوامل نجاحها وتم دراسة نموذج مؤسسة راند والكيفية التي اعتمدتها هذه المؤسسة الفكرية لمجابهة جائحة وباء كورونا، أما بالنسبة للفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة واقع مراكز الفكر الحكومية في الجزائر حيث تم التطرف في المبحث الأول إلى النشأة التاريخية لمراكز الفكر في الجزائر مع ذكر اهم مراكز الفكر الموجودة في الجزائر وتبيان دورها وتشكيلتها البشرية منطلقها القانوني , ثم تم التركيز في المبحث الثاني عن اسهامات مراكز الفكر الحكومية الجزائرية في مجابهة وباء كورونا وإبراز اهم التحديات والعوائق.

صعوبات الدراسة:

- ندرة المراجع وضعف مستواي في اللغة الإنجليزية.
- صعوبة التنقل الى المؤسسة محل الدراسة في الخارج.
- سرية المعلومات وانعدامها بخصوص مراكز الفكر الجزائرية.

الفصل الأول:
الإطار التاريخي لمراكز الفكر الحكومية الغربية وعوامل نجاحها

الفصل الأول: الإطار التاريخي لمراكز الفكر الحكومية الغربية وعوامل نجاحها

تمهيد

تعتبر مراكز أو خزانات الأفكار، أو معاهد التفكير أو كما تسمى (THINK TANKS) من أبرز الفواعل الفعلية في صنع السياسات وتوجيه القرارات، لما لها من تأثير مباشر او غير مباشر على مراكز صنع القرار.

وقد نشأت وازدادت الحاجة إلى وجود هذه المراكز الفكرية والبحثية نتيجة للتطورات والتغييرات التي يشهدها العالم في شتى المجالات (السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والعسكرية) والتي أسفرت عنها بروز العديد من القضايا والأزمات المستحدثة التي فرضت إنشاء واستحداث مراكز ومؤسسات تعنى بدراستها، وتحللها بشكل علمي، وعقلاني، وذلك لتحقيق الأهداف الحيوية، والعليا للدولة.

المبحث الأول: السياق التاريخي لنشأة وتطور مراكز الفكر

لعبت مركزية الفرد[1] في التاريخ الإنساني دورا مهما في تطور الأفكار والمعارف. لتقتصر التجارب الفكرية والمعرفية على ما يقدمه الفرد في صفات معينة: فيلسوف، عالم، مفكر، مستشار، وغيرها. ومن خلال محاولات استقراء التاريخ، نجد أن أفكار الفلاسفة والمفكرين والعلماء كانت الناظم للحياة البشرية من جهة، ومادة للصراعات الموجودة آنذاك من جهة اخرى.

بالعودة إلى موضوع الدولة والنظام السياسي، نجد أن المنطلق هو الاستشارة، فكان لكل حاكم هيئة مستشارين من نخبة المجتمع، الذين يساعدونه على حل بعض الأزمات والمشاكل، ويساهمون في صناعة السياسات العامة وخاصة الاجتماعية، بمعنى ان هؤلاء المستشارين كانوا عبارة عن مراكز فكر بمعناه الحديث. استنادا إلى هذه التوطئة التاريخية نخلص إلى أن السبب في ظهور هذه الهياكل الفكرية كان حتميا وذلك لوضع النظام السياسي ومؤسسات الدولة في سياق تلبية مطالب الطبقات الاجتماعية انطلاقا من عملية افراغ هذه المطالب الشعبية في تقارير ودراسات يتم تقديمها لصناع القرار من أجل رسم سياسات تتوافق وتلك المطالب، والمشاكل.

[1] سلمة بورياح، " مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسات العامة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م3، ع2 (2016 ديسمبر)، ص ص .129 -140.

المطلب الأول: نشأة وتطور مراكز الفكر في العالم.

اختلف من كتب في موضوع مراكز الأبحاث أو الفكر في تحديد نشأتها ،وبداية ظهورها, إلا ان المعطيات والمعلومات المتوفرة في هذا المجال تفيد أن الارهاصات الأولى لهذا النوع من المراكز كان عن طريق ما يسمى بالكراسي العلمية التي تم إنشاءها في الجامعات الأوربية مطلع القرن الثاني عشر ميلادي كتقليد للجامعات الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية, وكانت كراسي الدراسات الشرقية هي أول ما تم تأسيسه في بولونيا وباريس وروما , وتعدى النقل أيضا من الحضارة الإسلامية إلى إنشاء وقفيات كوقفية ديمورتن التابعة لجامعة أوكسفورد المتخصصة في الدراسات الدينية[1]. وخلال أواخر القرن 18 وبديات القرن 19تبلورت فكرة مراكز الفكر بإنشاء المعهد الملكي للدراسات الدفاعية سنة 1831 ثم الجمعية الفابية سنة 1884[2] التي تعنى بدراسة التغييرات الاجتماعية.

1- المراحل التاريخية لنشأة مراكز الفكر

يختلف الباحثون في تقسيم مراحل تطور مراكز الفكر وظهورها، وتم الاعتماد على التقسيم التالي :

1-1 المرحلة الأولى 1910-1930:

وهي المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، والتي كانت بمثابة الموجة الأولى لظهور مراكز الأبحاث تحت مسمى مراكز البحث السياسي، حيث ارتبط دورها بتقديم المعلومات والتوجيهات المحايدة في لإطار خدمة المصالح العامة.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة في هذا المجال من خلال مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي **Carnegie Endowment for International Peace** التي تأسست سنة 1910 من أجل فهم أسباب الحرب وتغليب الحلول السلمية على الطابع الصراعي الذي ساد العالم

[1] المرجع نفسه, ص.131.

[2] كريمة زواوي, **دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**, رسالة ماستر غير منشورة, (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014),ص.13.

والعلاقات الدولية[1]. وتلى بعدها انشاء معهد بروغينز" معهد البحوث الحكومية " **Brookings Institute** سنة 1916 والذي يعنى بدراسة العلوم الاجتماعية والاقتصاد، والسياسة الحضرية، والحكم، والسياسة الخارجية، والاقتصاد والتنمية في العالم[2]، ثم معهد هوفر **hoover institute** الذي يعد مؤسسة فكرية للسياسة العامة تسعى إلى تحسين الحالة الإنسانية من خلال تقديم الأفكار التي تعزز الفرص الاقتصادية والازدهار، مع تأمين وحماية السلام لأمريكا والبشرية جمعاء[3]، ثم إنشاء مؤسسة القرن Century Foundation سنة 1919وهي مؤسسة فكرية ذات طابع تقدمي**progressive**، مستقلة، تجري الأبحاث وتطور الحلول وتسعى إلى تغيير السياسات لتحسين الوضع الاجتماعي. كما تسعى لتحقيق المساواة الاقتصادية والعرقية والمساواة بين الجنسين في التعليم والرعاية الصحية والعمل، وتهتم بدراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة بهدف تعزيز التعاون الدولي والسلام والأمن[4]. وفي سنة 1920 تأسست معاهد أو مراكز فكر منها: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية **The National Bureau of Economic (NBER) Research**هو منظمة خاصة غير حزبية تبحث في القضايا الاقتصادية الرئيسة وتحللها، وتنشر البحوث للأكاديميين ولصناع القرار في القطاعين العام والخاص[5]،إضافة إلى المعهد الملكي للشؤون الدولية ببريطانيا الذي تأسس في 05 جويلية 1920على هامش مؤتمر باريس للسلام ، حيث دعا الدبلوماسي البريطاني ليونيل كيرتس إلى إنشاء معهد لدراسة الشؤون الدولية. وتتمثل رؤيته في تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول وأن يقترح المعهد حلولاً لأكبر التحديات التي تواجه العالم[6]. وفي سنة 1921 تأسس مجلس العلاقات الخارجية **Council on Foreign Relations**

[1] بورياح ,مرجع سابق , ص.132.

[2] Peter Bondarenko , " Brookings Institution American research institution", at : https://tinyurl.com/mufj7ymb accessed on:(14 /03/2022).

[3] Condoleezza Rice, "About Hoover" at : https://www.hoover.org/about accessed on:(14 /03/2022).

[4] century foundation, "about the century foundation" at : https://tcf.org/about/?agreed=1 seen on :(15 /03/2022).

[5] The National Bureau of Economic Research (NBER)," About the NBER" at : https://www.nber.org/about-nber1 accessed on :(15 /03/2022).

[6] Chatham House," From the ashes of war" at : https://tinyurl.com/4t7kpw6m accessed on:(15 /03/2022).

وهـو منظمـة في شـكل خليـة تفكيـر مسـتقلة أمريكيـة، هـدفها تحليـل سياسـة الولايـات المتحـدة الخارجية والوضع السياسي العالمي[1].

1-2 المرحلة الثانية 1930-1951:

وهـي المرحلـة التـي تلـت الحـرب العالميـة(1914-1919) الأولـى وتضـمنت الحـرب العالميـة الثانيـة (1939-1945). شـهدت هـذه المرحلـة تأسـيس هيئـة الأمـم المتحـدة وبعـض المنظمـات العالمية.

إن أزمة الكساد العالمي (1929-1930) التي ألمت بالعالم، أدت بالضرورة إلى الاهتمام بتأسيس مراكز فكر وأبحاث تسعى لدراسة هذه الأزمة من اجل تقديم الحلول والبدائل عن طريق التخطيط والاستشراف. فقد عرفت هذه المرحلة منحى تصاعدي في تأسيس مراكز الأبحاث والافكار، وفي سنة 1931تم إنشاء الاكاديمية الألمانية للسلام، واستمرت حركة التأسيس لهذه المراكز بشكل متسارع خاصة في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر خاصة في أمريكا حيث تم إنشاء معهد انتربرايز سنة 1943 وهو مؤسسة فكرية للسياسة العامة تهدف للدفاع عن كرامة الإنسان، وتوسيع الإمكانات البشرية، وبناء عالم أكثر حرية وأمانًا. يعمل الخبراء بالمركز على تطوير الأفكار المتعلقة بالديمقراطية، والمشاريع الحرة، والقوة الأمريكية والقيادة العالمية، والتضامن مع أولئك الذين هم في محيط مجتمعنا، وثقافة ريادة الأعمال التعددية[2]. ثم تأسس معهد الشرق الأوسط (MEI The middle East Institute) عام 1946، مقرها واشنطن مخصصة فقط لدراسة الشرق الأوسط، وهي مؤسسة فكرية غير حزبية تقدم تحليلًا متخصصًا للسياسات، وخدمات التطوير التعليمي والمهني، ومركزًا للتفاعل مع الفنون والثقافة في المنطقة[3]. ليتم في سنة 1948 إنشاء مؤسسة راند مؤسسة الأبحاث والتطوير (Rand corporation research and development) "العقل المدبر للبنتاغون " وتعتبر من أكبر مراكز الفكر في أمريكا تهتم بدراسة الأمن والدفاع وتختص بدراسة

[1] بسمة خليل نامق، " مؤسسات مخازن التفكير THINKS TANKS ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، م2، ع2 (2009 ديسمبر)، ص ص .126 -199.

[2] The American Enterprise Institute (AEI)," About the AEI" at : https://www.aei.org/about/ accessed on:(19 /03/2022).

[3] The Middle East Institute (MEI)," About the MEI" at : https://www.mei.edu/about accessed on:(19 /03/2022).

الاستراتيجية الأمنية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية بموجب عقد بين وزارة الدفاع والمؤسسة، حيث تبقى دراساتها وتقاريرها حساسة وسرية لا تنشر، ولها اهتمام بقضايا الوطن العربي والإسلامي[1].

1-3 المرحلة الثالثة :1951-2000

وفي هذه الفترة وصل تأسيس وتشكيل مراكز الفكر إلى نسبة 91% بأمريكا وأوروبا، و58% من هذه المراكز كان خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين[2].

وفي لندن سنة 1958 تم تأسيس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية **(IISS) The International Institute for Strategic Studies** وهو هيئة عالمية رائدة في مجال الأمن العالمي والمخاطر السياسية والصراع العسكري[3]. وفي جامعة ميتشغان سنة 1959 تم إنشاء مركز أبحاث فض النزاعات، ومركز ستوكهولم لأبحاث السلام في السويد SIPRI سنة 1966[4]. وقد وصلت ذروة تأسيس مراكز الفكر والأبحاث ذروتها 1996 بمعدل 150 مركز سنويا[5].

1-4 المرحلة الرابعة: 2000 -2022:

شهدت هذه المرحلة تنوعا كبيرا في تأسيس مراكز الفكر، فأخذت أبعادا أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وتكنولوجية كإضافة للبعد السياسي والأمني والعسكري، وتعدى الأمر إلى الجهات الراعية لهذه المراكز اتصبح هذه الأخيرة على أنواع:

[1] زواوي، مرجع سابق، ص.24.

[2] مركز البيان للدراسات والتخطيط، "دور مراكز الفكر والرأي في صنع القرار السياسي الخارجي" في: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2016/05/2154659.pdf تم الاطلاع: (24 /03 /2022).

[3] The International Institute for Strategic Studies (IISS)," The International Institute for Strategic Studies (IISS) " at : https://www.iiss.org/ accessed on:(24 /03/2022).

[4] مركز البيان للدراسات والتخطيط، مرجع سابق.

[5] عمر فلاق، " قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم "، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، م2، ع31 (2021 ديسمبر)، ص ص 51- 68.

2- فئات مراكز الفكر:

جدول 1 انتماء وارتباط مراكز الفكر والرأي

الفئة	التعريف
قائمة بذاتها ومستقلة	مستقلة ولا تخضع لأفراد أو جماعات المصالح، قائمة بحد ذاتها في عملياتها وتمويلها من الحكومة.
شبه مستقلة	مستقلة عن الحكومة ولكن تسيطر عليها مجموعات المصالح أو جهة مانحة أو وكالة التقاعد التي توفر معظم التمويل ولها تأثير كبير عليها مراكز ومؤسسات الرأي والفكر.
منتمية إلى الحكومة	جزء من الهيكلة الرسمية للدولة.
شبه حكومية	ليست جزء من الهيكل الرسمي للدولة، لكن مصدر تمويلها حكومي.
تابعة لإحدى الجامعات	مراكز الأبحاث والسياسات في الجامعات.
تابعة لحزب سياسي	تنتمي رسميا إلى حزب سياسي.
شركة ربحية	منظمة بحثية ربحية في السياسات العامة تابعة لشركة، وتعمل من أجل الربح.[1]

المصدر: التقرير العالمي لمراكز الفكر 2020 جامعة بنسلفانيا

[1] James G. McGann, "2020 Global Go To Think Tank Index Report", at: https://cutt.ly/rJK9kwK, accessed on:(24 /03/2022).

جدول 2 تواجد مراكز الفكر في العالم

المنطقة	عدد مراكز الفكر
غرب أوروبا	5835
آسيا الوسطى	1129
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1294
وسط وشرق أوروبا	1596
شمال أمريكا	4510
إفريقيا	2438
آسيا	3957
وسط وجنوب أمريكا	2797

المصدر: التقرير العالمي لمراكز الفكر 2020 جامعة بنسلفانيا

المطلب الثاني: نشأة مراكز الفكر في الوطن العربي:

لقد واكب الوطن العربي تطور مراكز الفكر (بوتيرة بطيئة)، ويرجع أول تأسيس لمراكز الفكر على المستوى العربي للجامعة العربية سنة 1952 حين أنشأت مراكز دراسات وأبحاث تابعا له يعنى بالأنشطة البحثية في مختلف العلوم والمعارف، وفي سنة 1956 تأسس المركز القومي للبحوث بالقاهرة تلاه مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية سنة 1968، ثم مركز دراسات الوحدة العربية عام 1975، ثم مركز الإنماء العربي في طرابلس سنة 1976. ليتوسع انتشار هذه المراكز تدريجيا في أواخر القرن 19 وبداية الألفية الثانية، رغم الإنتاج الفكري القليل لهذه المراكز إلا أنها تلعب دور المؤثر في بعض المواقف وخاصة ما يتعلق بمواضيع الأيديولوجية والهوية والأمن.[1]

وفي ظل التحولات والتحديات التي شهدتها المنطقة العربية خلال الألفية الثانية أضحى من الضرورة بمكان على صانعي القرار والأنظمة السياسية اعتماد مراكز الفكر كشريك أساسي وسياسي في صناعة القرار وكسب المشروعية لاحقا.

ويعود السبب إلى تأسيس مراكز الفكر في الوطن العربي إلى[2]:

- الحروب العربية الإسرائيلية وحاجة صناع القرار العرب إلى المعلومات والمعطيات.
- وجوب توفير المعلومات للشعوب وصانعي السياسات في الوقت المناسب.
- محاولة تجديد خطاب صناع القرار الذي كان يعتمد على الأيديولوجية والفلسفة والقانون. إلى خطاب يعتمد على الحقائق ويهتم بالبحث ودراسة الواقع والابتعاد من المفاهيم المجردة.
- التخطيط والاستشراف للمستقبل لضمان تنمية حقيقة مستدامة تخدم تطلعات شعوب المنطقة.
- السعي لتجسيد فكرة الوحدة العربية.
- الحفاظ والترويج للمقومات الحضارية الأمة العربية.

[1] فلاق، مرجع سابق، ص55.

[2] صادق حجال وآخرون، **واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية** الاحتياجات، الفعالية والأثر، (المعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، 2021) ص ص 80-46.

جدول 3 تعداد مراكز الفكر الغربية

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
الجزائر	11	عمان	03	لبنان	35
البحرين	15	الأردن	32	فلسطين	39
الكويت	16	اليمن	29	السعودية	13
مصر	47	ليبيا	04	سوريا	10
قطر	15	تونس	24	الامارات ع م	16
العراق	35	المغرب	29		

المصدر: التقرير العالمي لمراكز الفكر 2020 جامعة بنسلفانيا

احتلت بعض مراكز فكر لدول عربية مراتب معتبرة في الترتيب العالمي لمراكز الفكر دون احتساب مراكز الفكر الأمريكية[1]:

جدول 4 مراتب بعض مراكز الفكر العربية دون احتساب مراكز الفكر الأمريكية

اسم المركز	الدولة	الرتبة / 150
مركز كارنيغي للسلام الدولي – مركز الشرق الأوسط -	لبنان	04
المركز الدولي للدراسات الإيرانية	المملكة العربية السعودية	53
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	جمهورية مصر العربية	74
مركز بروكينجز	قطر	100
مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية	المملكة العربية السعودية	110
مركز الدراسات الاستراتيجية	المملكة الأردنية	130

المصدر: التقرير العالمي لمراكز الفكر 2020 جامعة بنسلفانيا

[1].James G. McGann," «2020 Global Go To Think Tank Index Report», at : https://cutt.ly/RJK6TnN, accessed on: (26 /03/2022).

لعل تزايد الاهتمام العربي بإنشاء هذه المراكز النشطة ليس فقط وطنيا ومحليا بل ودوليا هو استيعاب بعض هذه الأنظمة أهمية هذه المراكز خاصة في عصر المعلومة والتكنولوجيا. والتي نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- ثورة المعلومات والتكنولوجية.
- إنهاء احتكار الحكومات الوطنية للمعلومات.
- زيادة التعقيد والطبيعة الفنية لمشاكل السياسات.
- أزمة الثقة بالحكومات والمسؤولين المنتخبين.
- العولمة ونمو الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- الحاجة إلى معلومات وتحليلات موجزة وفي الوقت المناسب "بالشكل الصحيح.

[1] James G. McGann, «2020 Global Go To Think Tank Index Report», at: https://cutt.ly/0JLexNC, accessed on :(26 /03/2022).

المبحث الثاني: مراكز الفكر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وعوامل نجاحها

ازداد الاهتمام بدراسة السياسة العامة في العصر الحديث ومعرفة أهم الفواعل البارزة التي تقوم بتوجيهها وتأطيرها ومعرفة دور وأهمية كل فاعل، ولعل مراكز الفكر من أهم الفواعل او الشريك الأساسي الذي يساهم بشكل كبير في صنع السياسة العامة في الوقت الراهن، وذلك لما تملكه من خصائص وميزات تؤهلها على القيام بعملية التحليل وحل مشاكل السياسة العامة. ويعتبر النموذج الأمريكي من النماذج الرائدة في هذا الجانب.

المطلب الأول: مراكز الفكر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية فاعل أساسي من فواعل صنع السياسات العامة الامريكية

كتب السياسي الأمريكي "إليوث كوهين" مقالا صحفيا قبل مغادرته الحكومة في عهد جورش بوش الابن أبرز فيها مقدار الوقت الذي يقضيه المسؤولين على مخرجات الاجتماعات والتقارير والملاحظات وجلب المعلومات.

بالتالي فإن وجود مراكز الفكر أصبح ضرورة ملحة لصانع القرار الأمريكي من أجل ترشيد السياسات وتقويمها لما توفره من دراسات وأبحاث تُسهم في صنع السياسات العامة وطنيا ودليلاً إرشاديّاً لسياساتها حيث يضع الباحث والمختص خلاصة بحثه الأكاديمي وخبرته التقنية والفنية في خدمة نسق عقلاني ورشيد للسياسة العامة للدولة محلّيّاً وأيضاً لسلوكها السياسي في مواجهة العالم الخارجي وتفاعلاتها مع وحدات النظام الدولي[1]. وعليه تكمن قوة هذه المراكز في امتلاكها طرائق التعامل مع المعلومات والبيانات التي تسعى أن تكون عقلانية تحاول أن تتحكم في القيم من خلال التركيز على المشكل في حد ذاته، وتوظيف مكتسبات العلم الكمية والكيفية وذلك من خاصية العبر_ تخصصية.

تتضح أهمية ومكانة مراكز الأبحاث والدراسات من خلال الأدوار المهمة التي تضطلع بها وتؤثر

[1] إسلام بن عيسى، **دور النخبة في رسم السياسات العامة نموذج غرف التفكير**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص82.

من خلالها على صانع القرار السياسي والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- التفكير للحكومات من خلال تقديم الخطط والأفكار الجديدة، والرؤى الإبداعية، وترشيد السياسات العامة.
- التنسيق والتوجيه كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول اعداد سياسة معينة.
- القيام بالدور الاستثماري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز وتوفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.
- تمثيل الدبلوماسية او الخارجية في المفاوضات الدولية عن طريق الخبراء والمفكرين كطرف رسمي ممثل للدولة للتفاوض في قضايا معينة (اتفاقية أوسلو الذي مثل فيها رئيس معهد أبحاث السلام "تيد لرسون').
- مرافقة الوفود الرسمية كخبراء للتفاوض ومناقشة بعض القضايا الدولية والعالمية.
- محضن لرجال الدولة الذين تم إحالتهم للتقاعد حيث انهم يتوجهون لهذه المراكز بعد التقاعد.
- لعب دور القناة الإعلامية لبعض الحكومات وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة لنشر الأفكار والتوجهات التي تريدها الحكومة، وتصنع الرأي العام.
- تمثل مراكز الأبحاث مجسات استشعار المبكر واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي استنادا إلى قواعد علم المستقبليات لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، وترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار للتقليل من احتمالية الخطأ أو الفشل في صنع ورسم السياسة العامة.

المطلب الثاني: مؤسسة راند كفاعل أساسي في صنع السياسات العامة الامريكية

تعد مؤسسة راند من اهم مراكز الفكر في أمريكا خاصة والعالم عامة. هو مركز فكر حكومي غير ربحي يطلق عليه اسم "عقل البنتاغون"[2] لما يقدمه من أبحاث وتحليلات إلى القوات المسلحة في الولايات المتحدة. تتعدد شبكة معاملات هذا المركز فيشمل

[1] المرجع نفسه، ص83.

[2] المرجع نفسه، ص 75

تعاونه الحكومة الأمريكية وحكومات أخرى ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية ومؤسسات تجارية التي تشترك في قضايا دراساته.

كما أن المركز لا تقتصر مجالات اهتماماته بالقضايا الأمنية والعسكرية بل تتعدى إلى محور مجالات أخرى تمس السياسات العامة منها العدالة والتعليم والصحة والسياسة الدولية وأسواق العمل والأمن الوطني والبنى التحتية والطاقة والبيئة والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات والتخطيط والإرهاب.

يعتبر المركز من أهم دعائم السياسات العامة في الولايات المتحدة الامريكية منذ خمسينيات القرن الماضي، إذ انه يساهم في تغذية القرارات السياسية للولايات المتحدة والتي تخص القضايا مثل مواجهة الأسلحة النووية والثورة الرقمية والعناية الصحية الوطنية.كما انه يسعى لتحسين السياسات والقرارات المتخذة عبر البحث والتحليل باستخدام أدوات ووسائل من التحليلات والأبحاث النوعية والموضوعية.

توظف مؤسسة راند 1950موظف يمثلون 50 بلدا وما يقارب 75 لغة حيث نجد أن 59% يحملون شهادات الدكتوراه. كما نجد أن لها عدة مراكز في أمريكا تتوزع في سانتا مونيكا، كاليفورنيا (المقر)، آرلينجتون، فرجينيا، بيتسبورغ، بنسلفانيا وبوسطن، ماساشوستس. ومعهد سياسة الدول الخليجية. وله مكاتب في نيو أورلينز، لويزيانا وجاكسون، ميسيسيبي. أما راند أوروبا فلها مراكز في كامبريدج، المملكة المتحدة وبروكسل، بلجيكا.[1]

إن للدور المحوري الذي تلعبه مؤسسة راند مساهمات في أنظمة الفضاء والبرنامج الفضائي للولايات المتحدة والحوسبة والذكاء الصناعي.

أما المجالات الحالية للخبراء فتتضمن: سياسة الطفل، والعدالة المدنية، والجنائية والتعليم، والصحة، والسياسة الدولية، وأسواق العمل والأمن القومي والبنى التحتية والطاقة والبيئة والحكم المشترك والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات،

[1] المرجع نفسه، ص 76

والتخطيط بعيد المدى، وإدارة الأزمات والاستعداد للكوارث والدراسات الإقليمية والعلوم والتكنولوجيا، والرفاهية الاجتماعية، والإرهاب.

تكمن قيمة مؤسسة راند في كون أن 32 حاصلاً على جائزة نوبل، خصوصاً في الاقتصاد والفيزياء، كان لهم علاقة أو ارتباط على نحو ما بمؤسسة راند خلال تاريخهم المهني.

من كبار الباحثين في راند نجد: هنري هاب آرنولد (جنرال في سلاح الجو الأمريكي) وكنث آرو (اقتصادي حائز على جائزة نوبل) وروبرت أومان (عالم رياضيات حائز على جائزة نوبل) وصامويل كوهين (مخترع القنبلة النيوترونية في العام 1958) وأندرو مارشال (إستراتيجي في الشؤون العسكرية) وآلن نيوول (مختص في الذكاء الصناعي) وغيرهم الكثيرين.[1]:

جدول 5 مستويات التعليم لدى مؤسسة راند

المستوى	النسبة المئوية
دكتوراه	%59
ماجيستير	%30
بكالوريوس	%09
مستويات أخرى	%02

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة راند https://cutt.ly/UJLrKDL

ونلاحظ من خلال هذا الجدول تنوع مستويات العاملين على مستوى مؤسسة راند حيث نجد أن درجة الدكتوراه تتصدر درجات العاملين في حين لا تهمل المؤسسة بقية الدرجات كالماجيستير والبكالوريس كجانب أكاديمي معرفي، إضافة إلى انها تعتمد على مستويات أخرى يتم تحديدها عن طريق الخبرة الميدانية والتجربة.

[1] Michael D. Rich, «About the RAND Corporation», at: https://cutt.ly/UJLrKDL, accessed on: (23/04/2022).

جدول 6 الدرجات العلمية لباحثي مؤسسة راند

الدرجة	النسبة المئوية
الاقتصاد	%13
العلوم الاجتماعية	%10
تحليل السياسات	%09
الهندسة	%09
العلوم السلوكية	%08
الرياضيات والاحصاء	%08
العلاقات الدولية	%07
التجارة والقانون	%07
العلوم السياسية	%07
الفنون والآداب	%06
علوم الحاسب	%06
العلوم المادية	%05
علوم الحياة	%04
غير متوفر	%01

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة راندhttps://cutt.ly/UJLrKDL

يبين هذا الجدول اهم المجالات التي يختص بها العاملون في مؤسسة راند، هذا التنوع والتباين والاختلاف يزيد من القيمة المعرفية للمؤسسة هذا من جهة ومن جهة أخرى نجدها تلم إلماما شاملا تقريبا بكل المجالات المكونة للسياسات العامة مما يجعل تقارير هذا المركز مؤثرة على صانع القرار وفعالة. وهنا تأكيد لم يميز هذه المراكز حيث محاولتها لتجسير الهوة بين مختلف التخصصات والخبرات من خلال ما يعرف بالعبر التخصصية، وهو الأمر الذي سيمنح لها قوة الوسيلة في تقديم تقارير ودراسات وأبحاث ملمة وتحظى بإجماع الخبرات.

أما بالنسبة للجانب المالي , فإن مؤسسة راند تعتبر من أكبر المؤسسات الفكرية من ناحية الإيرادات والنفقات إذ تصل إيراداتها ما يقارب 345 مليون دولار أمريكي.

ويوضح الجدولين التالين نفقات وايرادات مؤسسة راند[1]:

جدول 7 الإيرادات الخاصة بمؤسسة راند

الجهة	المبلغ بالدولار
وزارة الصحة والخدمات الإنسانية	68,9 مليون دولار أمريكي
مكتب وزير الدفاع الأمريكي وغيره من وكالات الأمن القومي	61,8 مليون دولار أمريكي
القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية	49,3 مليون دولار أمريكي
وزارة الامن الداخلي الأمريكية	46,2 مليون دولار أمريكي
الجيش الأمريكي	40,5 مليون دولار أمريكي
مؤسسات	18,9 مليون دولار أمريكي
وكالات حكومية غير أمريكية، ومنظمات دولية غير حكومية	16,2 مليون دولار أمريكي
وكالات فيدرالية أخرى	15,4 مليون دولار أمريكي
مساهمات خيرية	10,9 مليون دولار أمريكي
وكالات تابعة للدولة والحكومات المحلية	5,2 مليون دولار أمريكي
منظمات غير ربحية أخرى	5,1 مليون دولار أمريكي
القطاع الخاص	3,3 مليون دولار أمريكي
غير ذلك	2,3 مليون دولار أمريكي
الجامعات	0,8 مليون دولار أمريكي

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة راند https://cutt.ly/UJLrKDL

نلاحظ من خلال الأرقام الموجودة في الجدول ان إيرادات مؤسسة راند قد فاقت ميزانية الكثير من دول العالم الثالث مجتمعة.

[1] Ibid.

إذ نجد أن أكبر مساهمة كانت من وزارة الصحة ثم يليها القطاع العسكري كأكبر مساهم بمؤسساته مجتمعة وهذا تأكيد على ان مؤسسة راند هي عقل البنتاغون وأغلب دراساتها أمنية وعسكرية.

إلا أن هذا لا ينفي وجود قطاعات اخرى تساهم بشكل متفاوت، وهذا سيؤثر فعلا على نوعية وجودة الدراسات والتقارير التي يقدمها المركز.

جدول 8 النفقات الخاصة بمؤسسة راند

الجهة	النسبة المئوية
الأبحاث والدراسات	%76
تنمية قدرات الموظفين، وتكنولوجيا المعلومات ومصاريف إدارية أخرى	%15
المنشآت	%08
التبرعات	%01

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة راند https://cutt.ly/UJLrKDL

يمثل الجدول المقابل مصاريف ونفقات مؤسسة راند حيث نلاحظ أن أغلبية نفقاتها توجه للدراسات والتقارير وهذا ما جعلها تتصدر ترتيب مراكز الفكر عالميا وجعل من تقاريرها وأبحاثها محل طلب ودراسة، ثم تليها احتياجات الموظفين ثم احتياجات المؤسسة.

- توفر مؤسسة RAND من خلالها أكثر من 1,780 مشروع (تشمل قرابة 685 مشروعاً جديداً)، خدماتٍ بحثية، وتحليلاتٍ منهجية، وتفكيراً ابتكارياً لمجموعةٍ عالميةٍ من العملاء.[1]
- في العام الفارط، أَضافت المؤسسة RAND 500 منشوراً، وما يقارب 375 مقالة مجلةٍ إلى مكتبتها الرقمية المتنامية ـ 24,000 وفي ازدياد ـ من الدراسات، وملفات البث الرقميّ، ومقاطع الفيديو، وتعليقات حيث يمكن قراءتها وتنزيلها عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.rand.org

[1] Ibid.

- أنجزت المؤسسة في إطار ما يخص العملاء والمانحين أعمالاً لأكثر من 385 عميلاً ومانحاً، يشملون وكالاتٍ حكومية، ومنظماتٍ دولية، ومؤسسات.
- يساهم 690 جهة مانحة على تمويل أفكار وكوادر مؤسسة راند ونشاطاتها.

المطلب الثالث: نموذج لدراسة بحثية لمؤسسة راند - دورمؤسسة راند في صنع السياسة الصحية الأمريكية في فترة جائحة كورونا -

قدمت مؤسسة راند تقريرا بعنوان:" استراتيجيات الاستجابة لتلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) عام 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية ".

تم إجراء هذه الدراسة وإعدادها فيRAND Health Care ، وهو قسم في مؤسسة RANDيعمل على تعزيز صحة المجتمعات من خلال تحسين أنظمة الرعاية الصحية في الولايات المتحدة ودول أخرى .والهدف من ذلك تزويد صانعي القرار وصناع السياسات العامة والأطباء الممارسين للمهنة والمستهلكين في مجال الرعاية الصحية بأدلة موضوعية ودقيقة وقابلة للتنفيذ لدعم قراراتهم الأكثر تعقيدًا[1].

كان لانتشار فيروس كورونا (COVID-19) لعام 2020تأثيرا سلبيا على جميع الأصعدة حيث نجده قد تسبب في ضغوطات غير مسبوقة على المستشفيات وأنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. وقد أبان لصناع القرار أن أنظمة الرعاية الصحية والمستشفيات والولايات والمناطق تحتاج إلى تقييم مواردها بشكل عاجل، وتحديد التحديات والمعوقات المحتملة، ووضع استراتيجيات لزيادة قدراتها على تلبية الاحتياجات والنقائص المحتملة والمفاجئة للرعاية الحرجة والموارد اللازمة لرعاية أصعب وأشدّ الحالات سوءًا من مرضى فيروس كورونا المستجد.

[1] كريستوفر نيلسون وآخرون، استراتيجيات الاستجابة لتلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) عام 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية(RAND.2020) ص ص. 3_55.

فاقت الولايات المتحدة في أواخر مارس 2020 الصين باعتبارها الدولة الأكبر من ناحية الإصابات والحالات الإيجابية المصابة بفيروس كورونا (COVID-19)، وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى60 % من السكان في الولايات المتحدة يمكن أن يصابوا بالفيروس طوال فترة الجائحة في حال عدم الالتزام بتدابير التباعد الاجتماعي كما ينبغي وغالبية حالات فيروس كورونا (COVID-19) من الدرجة المتوسطة، ويتعافى المرضى بالخضوع لقليل من الرعاية الطبية أو دون حاجة إليها. ومع ذلك، فإن 15% من الحالات اعتُبرت شديدة، و5 % اعتُبرت حرجة في مجموعة من المصابين بفيروس كورونا (COVID-19) في الصين وفي إيطاليا، يحتاج 54 %من مرضى فيروس كورونا (COVID-19) إلى دخول المستشفى، وما يصل إلى 18 % يحتاجون إلى الرعاية في وحدة رعاية مركزة وعلى غرار الحال في إيطاليا، تعمل العديد من المستشفيات والأنظمة الصحية الأمريكية في كثير من الأحيان بكامل طاقتها أو ما يقرب من ذلك حتى خلال الأوقات العادية، وتشير تحليلات أُجريت أثناء الأزمة إلى أن نظام الرعاية الصحية المركزة في الولايات المتحدة سيتعرض لإجهاد كبير وربما مربك، خلال الأسابيع والشهور المقبلة(سنة 2020) وتحتاج وحدات الرعاية المركزة إلى مساحة وطاقم عمل وتجهيزات لتعمل بالشكل الملائم, ووجود مشكلات أو فجوات في أي من تلك العناصر الثلاثة يمكن أن يحد بشكل كبير من عدد المرضى الذين يتلقون رعاية حرجة. وتُعتبر أعداد أسرَّة وحدة الرعاية المركزة، وممرضي الرعاية الحرجة، واختصاصي المعالجة التنفسية، وأجهزة التنفس الصناعي محدودة في الولايات المتحدة. ومن ثمَّ، فإن تلبية الاحتياجات المتعلقة بقدرات الرعاية الحرجة في الأسابيع والأشهر المقبلة (خلال سنة 2020) ستتطلب التفكير بطريقة أكثر واقعية ودقيقة: أي استراتيجيات إبداعية وذكية لتكييف المعدات والمساحة والمستلزمات واستبدالها والحفاظ عليها وإعادة استخدامها وتخصيصها مرة أخرى، بالإضافة إلى الجهود الحثيثة التي يبذلها من هم خارج إطار نظام الرعاية الصحية لمعالجة العوائق التنظيمية.

وتقدم هذه الدراسة قائمة من الاستراتيجيات لإيجاد القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة بناءً على مراجعة للدراسات السابقة المتعلقة بالتجارب أثناء حالات تفشي العدوى السابقة وجائحة فيروس كورونا (COVID-19) الحالية، ودراسة

استقصائية من الطاقم الطبي الموجود في الخطوط الأمامية أُجريت بالتعاون مع الكلية الأمريكية لأطباء الطوارئ. وتنقسم الاستراتيجيات المقدمة إلى مستويين:

- يشمل المستوى الأول استراتيجيات القدرة على مواجهة حالات الطوارئ المحتملة: تكييف المساحات المخصصة للرعاية الطبية، وقيود طاقم العمل، ونقص الإمدادات بطريقة تزيد من القدرة دون إحداث تأثير كبير في تقديم الرعاية الطبية , قد تتضمن الاستراتيجيات تحويل أسرَّة وحدة الرعاية التأهيلية أو وحدة الرعاية لما بعد التخدير أو غرف العمليات إلى أسرَّة وحدة رعاية مركزة بالاعتماد على قسم الطوارئ و/أو ممرضي وحدة الرعاية لما بعد التخدير الذين ليسوا في نوبة عمل من أجل تقديم الرعاية في وحدة رعاية مركزة، واقتراض أجهزة تنفس صناعي إضافية أو شرائها أو الحصول عليها من المخزون الاحتياطي.
- يشمل المستوى الثاني استراتيجيات القدرة على مواجهة الأزمات: التغييرات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على تقديم الرعاية الروتينية والعمليات. قد تشمل الاستراتيجيات تحويل أسرَّة المستشفيات العادية إلى أسرَّة وحدة رعاية مركزة، واستخدام أسرَّة وحدة الرعاية المركزة المفتوحة في الإدارة الصحية للمحاربين القدامى وغيرها من المرافق الفيدرالية/غير المدنية، واستخدام أسرَّة الرعاية المركزة في المستشفيات المتنقلة، وإعادة فتح المستشفيات المغلقة. قد تشمل أيضًا توفير التدريب في الوقت المناسب، وتغيير نسب طواقم العمل والإشراف وتغيير معايير الرعاية.

كم تم استخدام بيانات عن المناطق العشر التي تغطيها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ لتقدير عدد المرضى الذين تم استيعابهم، بالنظر إلى العدد المتوفر من أطباء وممرضي الرعاية الحرجة، واختصاصي المعالجة التنفسية، وأجهزة التنفس الصناعي، وأسرَّة المستشفى، وكان ذلك بهدف توضيح التأثير المحتمل لهذه الاستراتيجيات على القدرة.

وتم إيجاد خلال تحليل الوضع أن عدد أجهزة التنفس الصناعي هو العامل المقيِّد الأكثر شيوعًا، يليه عدد أطباء الرعاية الحرجة. ولم يكن عدد الممرضين، أو اختصاصي المعالجة التنفسية، أو الأسرَّة هو العامل المقيِّد في أي منطقة من المناطق التي تغطيها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ. ويؤدي الانتقال من خطّ الأساس إلى المستوى الأول والثاني إلى زيادة القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة حسب ما كان متوقعًا. بيد أن نسبة الزيادة في هذه القدرة تعتمد على كل من كمية الموارد المتاحة والمجموعات مختلفة العناصر المحددة. وتعطي خيارات المستوى الثاني في معظم الحالات قدرة أكبر بكثير من خيارات المستوى الأول، ولكن في بعض الحالات، تكون هناك مكاسب إضافية قليلة.

وفي ختام هذه الدراسة تم تحديد الاعتبارات والقرارات الخاصة بالمستشفيات وصنَّاع القرار على مستوى الولايات والمناطق والمستوى الفيدرالي. حيث قدم أيضًا روابط لمجموعة متنوعة من الموارد الأخرى، وأرفقت بهذه الدراسة أداة سهلة الاستخدام تعمل على Microsoft Excel وتتيح لصنَّاع القرار على كافة المستويات، بما في ذلك المستشفيات وأنظمة الرعاية الصحية والولايات والمناطق، تقدير قدرات الرعاية الحرجة الحالية واستكشاف استراتيجيات زيادتها سريعًا.

توصيات المؤسسة[1]:

لقد تم في هذه الدراسة تحديد عدة استراتيجيات لتعزيز قدرة الرعاية الحرجة في المستشفيات، وتنظيمها في فئتين. تُصمم استراتيجيات الفئة الأولى لحالات الطوارئ التي تتضمن استخدام تعديلات على مساحات الرعاية الطبية، والقيود المتعلقة بطاقم العمل، ونقص الإمدادات بطريقة تزيد من القدرة الاستيعابية دون أن يكون لها تأثير كبير على الرعاية الطبية المقدمة. ويتم تنفيذ استراتيجيات الفئة الثانية في الحالات الجد حرجة، ولها تأثير متوقع كبير على معايير الرعاية حيث توضح تقديرات قدرة الرعاية الحرجة في مناطق الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، التي تم إنشاءها باستخدام

[1] كريستوفر نيلسون وآخرون، استراتيجيات الاستجابة لتلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) عام 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية(RAND.2020) ص ص. 3_55.

استراتيجيات الفئة الأولى والفئة الثانية في كيفية استخدام أداة الاستجابة لاحتياجات الرعاية الحرجة المفاجئة الخاصة ب مؤسسة RAND لتوفير معلومات عن القدرات الاستيعابية والعوائق المحتملة. وبالرغم من ذلك، يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات مجموعةً واسعةً من الاعتبارات المحددة. ستتفاوت القرارات تفاوتًا كبيرًا من مجتمع إلى آخر وستتطلب بيانات خاصة بالموقع من أجل الاستخدام الأمثل. ثم تم تقديم قائمة قصيرة بالاعتبارات والقرارات الرئيسية للمستشفيات وللكيانات الحكومية والإقليمية والفيدرالية بناءً على مراجعة الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة، والدراسة الاستقصائية للكلية الأمريكية لأطباء الطوارئ، والمناقشات التي جرت بين الخبراء ورأي الخبراء في فريق الدراسة.

يجب أن تراعي المستشفيات الأمور التالية:

- استخدام أداة الاستجابة لاحتياجات الرعاية الحرجة المفاجئة الخاصة ب مؤسسة RAND أو الموارد المماثلة لتقييم العوائق التي تواجه الرعاية الحرجة في المساحة وطاقم العمل والتجهيزات الخاصة بمرفقك وتحديد الاستراتيجيات لتلبية الاحتياجات المفاجئة الأكثر فاعلية لمواجهة تلك العوائق.
- وضع خطط مصنفة حسب الفئات للقدرة على تلبية احتياجات الرعاية الحرجة المفاجئة قبل الموعد المحدد، بحيث يمكن تصعيد جهود زيادة القدرة على تلبية احتياجات الرعاية الحرجة المفاجئة على النحو المبين.
- إلغاء الإجراءات الاختيارية لتوفير مساحة وطاقم عمل وتجهيزات من أجل الرعاية الحرجة.
- وضع قائمة لحصر طاقم العمل الذي يمكن أن يقدم أدوارًا غير تقليدية في الاستجابة لفيروس كورونا (COVID-19).
- تحديد المرشحين للتدريب على الرعاية الحرجة في الوقت المناسب.

- تعزيز تكنولوجيا التطبيب عن بُعد لتوفير قدرات استشارية عن بُعد من وحدة الرعاية المركزة إلى المستشفيات المجتمعية ذات القدرة المنخفضة على تقديم الرعاية الحرجة.
- التواصل والتعاون مع المجتمع على سبيل المثال: الشركات، وكيانات الصحة العامة، وأول الوكالات المستجيبة، ودور التمريض (والشركاء الإقليميين) على سبيل المثال: تحالفات الرعاية الصحية (لزيادة القدرة على تلبية احتياجات الرعاية الحرجة المفاجئة.

كما يجب أن تراعي الكيانات الحكومية والإقليمية والفيدرالية الأمور التالية:

- تيسير التواصل والتنسيق فيما بين المستشفيات وأنظمة الرعاية الصحية وكيانات الصحة العامة.
- وضع بروتوكولات إقليمية لمشاركة الموارد لتيسير التوزيع النسبي وفقًا للاحتياجات.
- الاحتفاظ بسجلات مُحدثة للموارد ونقص الموارد، ونشر تلك البيانات بين المستشفيات والأنظمة الصحية للحفاظ على الوعي المكاني الإقليمي بالموارد.
- وضع سياسات تقييمية في حالات الطوارئ للمتطوعين العاملين في مجال الرعاية الصحية (على سبيل المثال: الإعفاءات.)
- تحديد ومعالجة حواجز المساءلة التي تحول دون إيجاد القدرة على تقديم الرعاية الحرجة.
- تحديد سلاسل الإمدادات الخاصة بمعدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي وغير ذلك من موارد الرعاية الحرجة.
- وضع سياسات لمكافحة رفع الأسعار من جانب مورّدي معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من موارد الرعاية الحرجة.

- تقديم التوجيه بشأن معايير الأزمات للرعاية وترشيد موارد الرعاية الحرجة.

عوامل نجاح مؤسسة راند:

احتلت مراكز الفكر الأمريكية المراتب الأولى في تأثيرها وأهميتها وفعاليتها على المستوى الداخلي والخارجي ومجال مساهمتها في صنع سياسات عامة فاعلة وذات أهداف واقعية إذ أنها أثبتت هذه الأخيرة عموما ومؤسسة راند خصوصا حضورها وفعاليتها بشكل واضح وملفت للانتباه، حيث أنّ هذا النجاح يرجع إلى عدة عوامل هي:

- طبيعة النظام السياسي الأمريكي "اللامركزية"، فهذه البنية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تتصنع مناخا مثاليا لنجاح مراكز الفكر؛
- غياب الانضباط الحزبي الصارم، مما يفسح مجال الحرية للعمل الموضوعي الرصين من

قبل غرف التفكير، ولحرية النقاش وحماية المراكز والمختبرات الفكرية من الوصاية المباشرة

- التي من شأنها أن تمنع الخوض في مسائل حيوية أو تدفع الباحثين إلى استخدام اللغة التي تقتل البحث مما يجعلها مقوم هام للنجاح.[1]
- عدم خضوع المراكز للرقابة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية مقارنة بالرقابة المفروضة على جماعات الضغط والمصالح، يسمح لها بتكثيف نشاطاتها والتوسع كما ونوعا وبسهولة دون رقابة أو ضغط.
- التبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية والشركات الخاصة والتي تصب في مصلحة غرف التفكير حيث يشكل التمويل مصدر حياة غرف التفكير الذي يمنحها التفوق.

[1] كريمة زواوي، **دورغرف التفكيرفي صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014)، ص.18.

- توافر الموارد والإمكانات يمكن من جذب الخبرات البحثية والفنية والإدارية والحفاظ

عليها، مما يعني أن أحد أهم أسباب نجاح مراكز الفكر في أنها تقوم على تمويل إضافي مستقل غير مرتبط بالمؤسسات الحكومية.

- العلاقات الشخصية القوية التي تربط مراكز الابحاث وصناع القرار الأمريكي، كما يعود نجاحها في الوصول إلى السياسيين وصناع السياسات مما سيكون عامل للترويج لأفكارهم ودراساتهم.

- تقدير وتثمين واحترام البحوث والدراسات والتقارير الأفكار التي تخرج من مراكز الفكر من قبل صناع القرار والسياسات في أمريكا لذا تجد أن الأبحاث والدراسات التي تخرج منها تجد طريقها إلى صناع القرار.

- إدلاء مراكز الفكر أمام الكونغرس الأمريكي كخبراء ومتخصصين في الموضوعات التي يبحثها. وهذا ما يخلق التنافس بين مراكز الفكر ويرفع من قيمة الإنتاج الفكري لهذه المراكز.[1]

[1] زواوي، مرجع سابق، ص.20.

خلاصة الفصل:

إن مراكز الفكر من أهم محاضن النخب الحديثة في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، بحيث تعتبر نقطة ارتكاز جديد ة في مواجهة الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية لما تحتويه هاته المراكز من كوادر وخبراء ومختصين ومفكرين في كافة المجالات وتقديمهم لأدق وأفضل الدراسات والأبحاث ومساهمتهم في اانهاء دورة العديد من مشاكل السياسة العامة، هذا ما جعل لها مكانة مرموقة وأهمية كبيرة في الولايات المتحدة، وجعل من صناع القرار الاعتماد عليها في أغلب القضايا والمشاكل التي تواجه الدولة، ورفع أيضا من درجة الاهتمام والاعتناء بهذه المراكز من طرف الحكومات.

إن مؤسسة راند في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا بارزا في التأثير المباشر و غير المباشر في صنع السياسة العامة فهي تقوم بتقديم المشورة و النصح إضافة إلى المعلومات و البيانات و تشارك في إعداد الأجندة السياسية إضافة إلى أنها تعمل على تجسير الفجوة بين العالم الأكاديمي و النظري كل هذا بهدف التأثير على القرار السياسي، بالإضافة إلى العمل على التأثير على الرأي العام الأمريكي من خلال إثراء ثقافته و تشكيليه وفق غاياتها و توجهاتها.

الفصل الثاني:
مراكز الفكر الحكومية وصنع السياسات العامة في الجزائر

الفصل الثاني: مراكز الفكر الحكومية وصنع السياسات العامة في الجزائر

تمهيد

إن البحث في نشأة وتطور مراكز الفكر في الجزائر وعن مدى مساهمتها في صنع السياسات العامة لا يخلو من الصعوبة وغياب المعلومة، وذلك راجع لطبيعة النظام السياسي التي تهيمن فيه المؤسسات الرسمية على عملية صنع السياسة العامة هذا من جهة ومن جهةاخرى لقلة المادة العلمية والمعلومات، إضافة الى الطابع السري والإداري الذي يغلب مثل هذه المؤسسات ما يجعل الغموض والابهام يغلب عليها.

المبحث الأول: مراكز الفكر في الجزائر النشأة والدور

تعتبر مراكز الفكر في الجزائر امتداد طبيعي لمؤسسات الدولة، فقد نجد هذا المفهوم مغيب نوع ما في الجزائر لغياب مثل هذه المؤسسات الفكرية أو لارتباطها الوثيق بالمؤسسات الحكومية وغلبة الطابع الإداري عليها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مراكز الفكر في الجزائر

تعود نشأة مراكز البحث الحكومية (العمومية) في الجزائر بعد الاستقلال حيث تم تأسيس الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي الاقتصادي والاجتماعي التي أسست سنة 1963من طرف المديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية وحاليا أصبحت المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية CENEAP ليتم في سبعينيات القرن الماضي تأسيس بعض مراكز البحث وفي1973 تم إنشاء مركزين تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهما:

- المركز الوطني للبحث CNR ومهمته تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني.
- الديوان الوطني للبحث ONRS مكلف بتنفيذ البحث.

ليتم بعدها في سنة 1975 تأسيس مركز البحث في الاقتصاد المطبق والذي كان تحت وصاية الديوان الوطني للبحث العلمي , تابعان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليتم تغيير اسمه إلى مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD, ثم المعهد العسكري للتقويم والوثائق الاستقبالية IMDEP التابع لوزارة الدفاع الوطني سنة 1982 , ثم معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة INESG في سنة 1985.

رغم دعم الدولة لإنشاء مثل هذه المراكز من اجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد إلا أن الطابع الإداري والتبعية المالية للمؤسسات الحكومية بقيت عائقا لتأسيس هذه المراكز بسب أحادية الفكر آنذاك (الحزب الواحد).[1]

[1] بولرباح سلمى، مكانة المؤسسات الاستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، والعلاقات الدولية 2019/2018)، ص242.

لتأتي بعدها مرحلة التعددية الحزبية إلا أن وضع مراكز الفكر في الجزائر بقي خاضع للسلطة الدولة والإدارة وقد تأسست بعض مراكز الفكر التي تعنى بالعلوم الدقيقة والتقنية، صحبت هذه المرحلة أزمات سياسية وامنية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل سلبي على الوضع في الجزائر ما جعل فكرة مراكز الفكر تضمحل بسبب هذه المؤثرات الداخلية والخارجية.

وقد شهدت الألفية الجديدة رؤية أخرى في تطوير مراكز ودعمها, حيث كانت لمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعديلا في قوانينها وأنظمتها الداخلية بما يواءم رؤية الدولة الجزائرية في مجال التنمية وضرورة مواكبتها والدفع بعجلة النمو والاقتصاد، كذلك الأمر بالنسبة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، لكن في المقابل ظهرت بعض المراكز التي تعنى بالدراسات الاستراتيجية والاستشرافية لكنها لم تدم طويلا مثل مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ومركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، إلا أن هذه المرحلة لم تراعي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم مما أدى على غياب كلي لمثل كراكز الفكر التي تواكب هذا التسارع في التطورات على الصعيدين المحلي والدولي في حين نجد ان القوى الكبرى وبعض دول العالم ألقت كل دعمها على هذه المراكز بغية وضع سياسات ذات فعالية وناجعة.

في سنة 2010 تضاعف الوعي في الجزائر بأهمية وجود مراكز فكر خاصة يتم من خلالها إعادة لتقييم وتقويم السياسات التي رسمها النظام السياسي حيث نشط العديد من الخبراء والباحثين والتقنيين والأساتذة حلقات ومحاضرات لمناقشة السياسات المنتهجة من طرف الدولة والتي خلصت إلى ظهور بعض النوادي والحلقات الفكرية التي سعت إلى تقديم حلول ورؤى استشرافية للمستقبل القريب للنظام من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى لإعادة رسم سياسات عامة ناجعة ترقى إلى تطلعات النخب الجزائرية والتي تحقق الظروف الأدنى للمستوى المعيشي للشعب الجزائري.

إلا أن هذه المبادرات بقيت حبيسة نفسها بسبب العراقيل الإدارية والمالية والقانونية وتوجهات صانع القرار الجزائري إضافة إلى غياب قنوات الاتصال الحقيقة بين هذه النخب وصناع القرار، لكن مخرجات هذه المبادرات شكلت وعيا وطنيا وثقافة للمواطنين لمواكبة التغييرات عن طريق وسائل الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمراكز البحث الحكومية:

تتعدد مراكز ومقرات البحث الحكومية في الجزائر على حسب تنوع اختصاصاتها ومجالاتها واهتماماتها ومصادرها وكذلك تبعيتها القانونية وتركيبتها البشرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى من حيث درجة مساهمتها وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر

ترتبط مراكز البحث الحكومية ارتباط مباشر مع كل من مؤسسات الدولة كرئاسة الجمهورية مثل المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، او وزارة الدفاع الوطني كالمعهد العسكري للوثائق ولتقويم الاستقبالية، او لوزارة الداخلية مثل مركز الوطني لدراسات و تحاليل السكان والتنمية او لوزارة العدل مثل مركز البحوث القانونية والقضائية، او لوزارة التعليم لعالي مثل مركز الاقتصاد المطبق من اجل التنمية و مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، حيث ان هاته المراكز تمد يد المساعدة لكل المؤسسات التابعة لها من خلال المعلومات و التحاليل والدراسات التي تساهم في اتخاذ قراراتها او من خلال الاستفادة من صبغتها القطاعية المشتركة بين العديد من المراكز، حيث سنقوم بالتفصيل عن هاته المراكز فيما يلي:

1- مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

يتمثل الإطار القانوني لمراكز البحث الحكومية التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، في المرسوم رقم 83-521 الصادر سنة 1983وهو اول نص قانوني ينظم عملها لدى الإدارات المركزية، حيث ان هذا المرسوم قام بربط انشاء مراكز البحث لدى الإدارة المركزية بتطبيق المخطط الوطني للتنمية العليمة والتقنية، وان المهمة العامة لمراكز البحث وفقا للمادة 4 من هذا المرسوم هي كالاتي:

- تقوم بجمع ومعالجة الاعلام العلمي والتقني والمحافظة عليه وتوزيعه.
- تقوم بتنشيط العلوم والتقنيات وتسهل عملية استيعابها والتحكم في تطورها وتطبيقها.
- جمع العناصر اللازمة لتعريف مشاريع البحث المطلوب لقيام بها، والتصريح بمعطيات تخطيطها.
- السعي في سبيل الإبداع التكنولوجي.
- تقيم نتائج البحث والسهر على نشرها واستغلالها بأفضل الطرق.

- تقوم بجميع اشغال البحث التي لها علاقة بهدفها.
- تعمل على تقدم البحث في العالم[1].

كما حدد هذا المرسوم تنظيم وهياكل مراكز البحث من الإدارة والأجهزة المسيرة وكذا احكام الميزانية لهاته المراكز.

وعليه فمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تخضع في عملها وتنظيمها الى مجموعة من القوانين منها :

المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 20 شعبان 1420 هجري الموافق ل: 16 نوفمبر 1999 المحدد لكيفيات انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي كما انه حدد الجانب التنظيمي لها سواء من ناحية التسيير او من الناحية العلمية وكذا حدد الجوانب المالية لهاته المؤسسات.

- المرسوم التنفيذي رقم 99-258المؤرخ في شعبان 1420هجري الموافق ل 16 نوفمبر 1999، الذي يحدد كيفيات ممارسة الرقابة المالية البعدية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهيئات البحث الأخرى.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-396 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 هجري الموافق ل 24 نوفمبر 2011 يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437هجري الموافق ل 30ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

حيث سنقوم بتوضيح الإطار القانوني المنظم لكل من مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية ومركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وفقا للنصوص القانونية السابقة الذكر، كونهما من أكثر المراكز قربا من السياسات العامة الجزائرية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-521 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1403 الموافق ل10 سبتمبر 1983 يحدد القانون الأساسي لمراكز الفكر المحدثة لدى الإدارات المركزية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ذي الحجة 1403 الموافق ل 13 سبتمبر 1983، ص ص 2273-2274.

1-1مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD)

تأسس هذا المركز في 10مارس 1975، كمؤسسة عمومية تابعة للديوان الوطني للبحث العلمي[1]، من طرف البروفيسور عبد اللطيف بن اشنهو، آنذاك كان المركز يسمى مركز البحث في الاقتصاد المطبق مقره بن عكنون، و في سنة 1983 حل الديوان الوطني للبحـــث العلمي (ONRS) لذي كان يشرف على حوالي 17 مركز بحث في الجزائر فحل بذلك مركز الاقتصاد المطبق لأنه كان تحت وصايتها، كما حلت تقريبا جميع مراكز الأبحاث التي كانت تابعة لها، وفي الفترة الممتدة بين تأسيس المركز سنة 1975 حتى سنة 1983 المركز كان تابع للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، كان المركز تابع إداريا و ماليا لجامعة الجزائر "أجور العمال"، الباحثين، تمويل المنشورات العلمية ...الخ، ثم سنة 1985 أعيد بعث المراكز من جديد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-307 المؤرخ في 5ربيع الثاني عام 1406 الموافق ل 17 ديسمبر1985 و المتضمن انشاء مركز البحث في الاقتصاد المطبق اجل التنمية بمزيد من الصلاحيات حيث اصبح مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و تقني، وفي جويلية 1986 تحول مقره الى بوزريعة، وفي 1ديسمبر 2003 صدر المرسوم التنفيذي رقم 03-455المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-307 المتضمن انشاء مركز الاقتصاد المطبق من اجل التنمية[2].

1-1-1هدف المركزومهمته:

يهدف المركز الى تحقيق الأبحاث والدراسات في الميادين التي لها أولوية والمبينة من طرف الحكومة في مواد الاقتصاد المطبق وامضاء الاتفاقات وتعاقدات البحث والدراسة، وعليه فيتوجب على المركز القيام بالمهام التالية وفقا للمرسوم رقم85-307:

- القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية في التنمية الاقتصادية.
- القيام ببحوث في مجال اقتصاد العمل والتربية والتكوين والصحة والإسكان.
- ضمان متابعة التطور العلمي والتكنولوجي ذات الصلة بموضوعها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-521 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1403 الموافق ل10 سبتمبر 1983 يحدد القانون الأساسي لمراكز الفكر المحدثة لدى الإدارات المركزية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ذي الحجة 1403 الموافق ل 13 سبتمبر 1983، ص ص 2273-2274.

[2] بولرباح، مرجع سابق، ص248.

- المساهمة في تثمين نتائج البحث والسهر على نشرها وحسن استغلالها[1].

2-1-1 التنظيم الداخلي لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية:

وفقا للمادة 3 من القرار الوزاري 2014 يتكون المركز من اقسام تقنية هي:

- قسم العلاقات الخارجية وتثمين نتائج البحث.
- قسم الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية.
- قسم دعم النشاطات العلمية في الاقتصاد والاقتصاد الاجتماعي المطبق.

أما عن أقسام البحث فهي:

- قسم التنمية البشرية والاقتصاد الاجتماعي.
- قسم الفلاحة والإقليم والبيئة.
- قسم الشركات والاقتصاد الصناعي.
- قسم الاقتصاد الكلي والاندماج الاقتصادي.

1- 2 مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)

هو مؤسسة وطنية للبحث أنشئت طبقا للمرسوم رقم 92-215المتمم والمعدل في 23ماي 1992 "كمركز للبحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي" مقره بولاية وهران[2]، ذو طابع علمي وتكنولوجي له صبغة قطاعية مشتركة، يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، ويخضع لوصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي[3].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85-307مؤرخ في 05 ربيع الأول 1406 الموافق لـ 17 ديسمبر 1985 يتضمن إنشاء مركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ربيع الأول 1403 الموافق ل 18ديسمبر 1985، ص1879.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 92-215 مؤرخ في 20 ذي القعدة 1412 الموافق ل 23 ماي 1992 المتضمن إحداث مركز للبحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر بتاريخ 24 ذي القعدة 1412 الموافق ل 27 ماي 1992، ص 1153.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 03-460 مؤرخ في 07 شوال 1424 الموافق ل 01 ديسمبر 2003 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-215 مؤرخ في 20 ذي القعدة 1412 الموافق ل 23 ماي 1992 المتضمن إحداث مركز للبحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادرة بتاريخ 13 شوال 1424 الموافق ل 07 ديسمبر 2003، ص27.

1-2-1هدف المركزومهمته:

يضطلع المركز إلى المهام التالية:

- يقوم بأبحاث حول مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية والحركات الاجتماعية وطرق عملها .
- يبادر بتحقيقات في الحياة اليومية حول الاستراتيجيات ومنظومات المفاوضات التي انجزها الافراد او الجماعات للدفاع عن مصالحهم وتحقيق أهدافهم.
- يقوم بأبحاث حول التنظيم الرسمي وغير الرسمي للمجموعات المناسبة حول العلاقات التي تسير أعضائها وعلاقاتها بالظواهر الطبيعية والاجتماعية.

2-2-1التنظيم الداخلي للمركز:

بالنسبة للتنظيم الداخلي فمركز البحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي، كن يسير وفق النظام الداخلي 2006، حيث يتكون المركز من أربعة اقسام للبحث هي:

- قسم المدن والأقاليم يبحث في المسائل المتعلقة بالمحيط ولأخطار الطبيعية.
- قسم الانثروبولوجيا التربية وأنظمة التكوين.
- قسم المخيال والمسارات الاجتماعية.
- قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية للتاريخ والذاكرة.

كما يضمّ المركز أربع وحدات بحث:

- وحدة البحث للثقافة، الاتصال، اللغات والفنون.
- وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحات.
- وحدة البحث في أنظمة التسميات في الجزائر.
- وحدة البحث حول الأقاليم النامية والمجتمعات.

2-مراكز البحث التابعة لجهة حكومية واحدة:

1-2 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة:

أنشئ المعهد بناءً على توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد عام 1984، و المتوج بالمصادقة على لائحة السياسة العامة للمؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني، بموجب المرسوم رقم 84-398 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، بالنسبة لمهمة المركز فهي محددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-157 المؤرخ في 18 ماي 1991، في القيام بالدراسات والتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص العلاقات القائمة بين الأوضاع والعوامل المقياسية الكفيلة بتسليط الأضواء على التطورات و الظروف في الحياة الوطنية و الدولية وتفسيرها واستباق وقوعها، ذلك بالتشاور والاتصال مع القطاعات المعنية، ويتمتع المعهد بالاستقلالية الفكرية في البحوث و الدراسات والتحاليل التي يجريها[1].

وفي مجال النشر والاعلام يتولى المعهد ما يأتي:

- إعداد ونشر تقارير وملخصات تتناول الاحداث والأوضاع المختلفة.
- تصميم وانشاء نظام نشر مستقل، يضمن توزيع اعمال البحث والتوثيق وأعمال الندوات والملتقيات والمؤتمرات التي نظمها.
- جمع المعلومات من خلال مشاركته في الندوات التي تنظم على الصعيدين الوطني والدولي.
- إقامة علاقات تبادلية في مجال المنشورات مع مراكز البحث الوطنية والأجنبية .
- تصميم ونشر بشكل دوري المنشورات العليمة.
- وتتوزع اقسام البحث في المعهد كالاتي:
- قسم البحث في الاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور المؤسسات وتحول الأنظمة المؤسساتية.
- قسم البحث في العلاقات الدولية والدفاع.
- قسم البحث في التنمية الثقافية والتعليمية والتكنولوجية والاتصالات.

[1] بولرباح، مرجع سابق، ص. 253.

- قسم التوثيق ومعالجة الاعلام[1].

2-2 المعهد العسكري للوثائق والتقويم الاستقبالية (IMDEP):

تأسّس المعهد في 06 نوفمبر 1982 حيث جاء يهدف الى اثارة التفكير في المحاور المتعلقة بقضايا الدفاع والامن الوطني في مواضيع محددة مسبقا من قبل القيادة، يعمل المعهد على القيام بإجراء الدراسات والتقييم والتحليل المسبق للوضع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ولقيام المعهد بمهامه على أكمل وجه يعتمد على عدة اقسام ومصالح ووحدات هي كالتالي:

- قسم الدراسات.
- قسم التوثيق.
- قسم مصالح الدعم.
- مصلحة الترجمة.
- مصلحة المطبوعات.
- المصلحة الإدارية.
- وحدة الامن والسياسة الدولية.
- وحدة الوضع الإقليمي وبؤر التوتر.
- وحدة تقييم الشؤون العسكرية.

يعدّ المعهد مؤسسة بحثية تابعة مباشرة لوزارة الدفاع الوطني يتمتع بالاستقلالية الإدارية في التسيير، والاستقلالية الفكرية في اختيار الاجندة البحثية والمواضيع الجديرة بالدراسة والمواكبة للتطورات المتسارعة سواء على المستوى الوطني او الإقليمي او الدولي[2].

3.2. المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية (CNEAP):

يعتبر المركز امتداد للجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي التي تأسست سنة 1963 بوصفها اول هيئة وطنية متخصصة في هاته الدراسات.

[1] المرجع نفسه، ص254.

[2] المرجع نفسه، ص256.

شهد المركز تغييرا قانونيا اوليا عندما تحول ابتداء من سنة 1980 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني، ثم اقتضى اصلاحا جديدا سنة 1984، تحول المعهد بموجبه الى المركز الوطني للدراسات والتحاليل من اجل التخطيط (مرسوم رقم 84-64 مؤرج في 10مارس1984). كما تحول المركز من وساطة وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم الى وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ثم تم تعديل القانون الخاص للمركز الوطني للدراسات والتحاليل من اجل التخطيط في أكتوبر 2000 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 305-2000 المؤرخ في 12 أكتوبر 2000، والذي ينص على ان المركز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمثل مهمة المركز فيما يلي:

- إنجاز كل الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنظيم الإقليمي والإدارة المحلية ومنتخبيها وتأطيرها.
- القيام بكل دراسة ديمغرافية ومستقبلية قصد تحليل خصائص السكان.
- تحليل التفاعلات بين تطورات السكان والمحيط كذا التحولات الاجتماعية المترتبة عن التنمية.
- ضمان كل الخبرة والتطهير والمراقبة المحاسبية والمالية للمؤسسات وتقييم الأملاك وقياس النتائج وانعكاس استراتيجياتها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- تأسيس بنوك معطيات تحتوي على معلومات ذات فائدة للإدارة العمومية والمتعاملين العموميين والخواص وقيادة تسيير شبكة الاتصال والمصادر المعلوماتية الأخرى وانجاز الأنظمة الإعلامية.

4-2 مركز البحوث القانونية والقضائية (CRJJ):

تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-338 المؤرخ في 24سبتمبر2006، فهو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة العدل[1]، بالنسبة لمهام المركز وفقا للمادة 4 من المرسوم رقم 06-338 فانه يتولى:

- تنشيط وتشجيع الدراسات واشغال البحوث المتخصصة الفردية والجماعية في الميدان القانوني والقضائي.
- القيام بالدراسات القانونية بهدف المساهمة في تحسين مجموع النصوص التشريعية الوطنية ذات الصلة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 06-338 مؤرخ في 01 رمضان 1427 الموافق ل 24 سبتمبر 2006 المتضمن إنشاء مركز البحوث القانونية والادارية، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر بتاريخ 04 رمضان 1427 الموافق ل 27 سبتمبر 2006، ص 14.

- المساهمة في عصرنة العدالة.
- تنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات ولقاءات وطنية ودولية قصد ترقية البحث في المجال القانوني والقضائي.
- ضمان نشر الدراسات المنجزة ونتائج ابحاثه.
- تطوير التعاون مع هيئات البحث الأجنبية المماثلة.
- تقديم خدمات ترتبط بالبحوث القانونية والقضائية في إطار التنظيم المعمول به.
- تقديم استشارات قانونية على الصعيدين الوطني والدولي[1].

المطلب الثالث: التوزيع البشري لمراكز البحث الحكومية

من مميّزات التركيبة البشرية او العضوية لمراكز البحث الحكومية هو التعيين الكلي لها من قبل الجهات التابعة لها سلفا بموجب المراسيم او القوانين التي تنشئها، حيث نجد انها تتكون من مجلسين، مجلس الإدارة والمجلس العلمي والمدير، وفيما يلي توضيح لطبيعة الأعضاء في مراكز البحث الحكومية:

1- مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، فإن مجلس الإدارة لمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتشكل من اثني عشر الى ثمانية عشر عضو معينين لمدة أربع سنوات، بالإضافة الى ممثلين اخرين حسب تخصص المراكز وينص عليهم المرسوم المنشئ للمؤسسة.

1-1بالنسبة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-455 المؤرخ في 01 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-307 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985، والمتضمن انشاء مركز للبحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية، فان ممثلي المؤسسات التابعة للدولة في مجلس الإدارة للمركز يتكونون من:

- ممثل عن وزير الدفاع الوطني.
- ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة المناجم.

[1] بولرباح، مرجع سابق، ص.257.

- ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

وفي حالة توقف عهدة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يتم تعويضه للمدة المتبقية بنفس الأشكال[1].

2-1 مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية:

إضافة الى أعضاء مجلس الإدارة الذين نص عليهم المرسوم رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر1999، يضم مجلس الإدارة أيضا أعضاء من حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-460 وهم :

- ممثل عن الوزير المكلف بالاتصال والثقافة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم والتكوين المهنيين[2].

بالنسبة للمجلس العلمي للمركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية و مركز لبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية يخضع لنفس التنظيم بموجب للمرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 16نوفمبر 1999 المحدد لكيفيات انشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي ز تنظيمها وسيرها، و الذي لم تتغير مواده في المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432هجري الموافق ل 11نوفمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات طابع العلمي و التكنولوجي، وفقا للمادة 22 منه فان المجلس العلمي يتكون من: مدير المؤسسة و مديري وحدات البحث، و يتشكل المجلس العلمي من 12الى 18 عضو.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 03-455 مؤرخ في 01 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-307 المتضمن إنشاء مركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 07ديسمبر 2003، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص02.

تتمثل مهمة المجلس في الفصل في تنظيم النشاطات العلمية والتكنولوجية للمركز وعملها، في برامج ومشاريع البحث التي تعرض على مجلس الإدارة، تنظيم اشغال البحث، انشاء وحل فرق واقسام ومخابر البحث المشتركة ووحدات البحث ذات الصبغة القطاعية او المشتركة بين القطاعات والمحطات التجريبية والورشات والمصالح المشتركة.

2-1 باحثي مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تضمّ مراكز الأبحاث التابعة لوزارة التعليم العالي صنفين من الباحثين:

- الباحثون الدائمون: هم موظفين في المركز مثل أي قطاع عمومي اخر، مستواهم العلمي ليسانس، ماجيستير، دكتوراه.
- الباحثون المشاركون: هم باحثين مؤقتين يتم التعاقد معهم حسب مشاريع البحوث، فهم أساتذة جامعات ومعاهد، واطارات يعملون في الوزارات والمؤسسات العمومية الكبرى، محاميين، قضاة،.... الخ، مستواهم العلمي ماجيستير، دكتوراه[1].

2. مراكز البحث التابعة لجهة حكومية واحدة:

وهي أربعة:

2-1 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة:

يتكون المعهد الوطني للدراسات من الاستراتيجية الشاملة في شقه الإداري من مجلس إدارة والمدير، يتكون مجلس الإدارة من:

- ممثلان لرئاسة الجمهورية.
- وزير الدفاع الوطني أو من يمثله.
- وزير الشؤون الخارجية أو من يمثله.
- وزير الداخلية أو من يمثله.
- الوزير المكلف بالاقتصاد أو من يمثله.

[1] بولرباح، مرجع سابق، ص.264.

- الوزير المكلف بالتربية والتعليم أو من يمثله.
- الوزير المكلف بالبحث العلمي أو من يمثله.
- الوزير المكلف بالصناعة أو من يمثله.
- وزير الطاقة أو من يمثله[1].

يعتبر المركز في شقه التنظيمي من مجلس إدارة ومدير كذا مجلس علمي كلهم يخضعون لنظام التعيين، وبالتالي فالمركز لا يمكن ان تكون اجندته البحثية مستقلة عن توجهات السلطة وليس للباحثين الحق في اختيار المواضيع ومعالجتها.

والمركز في شقه البحثي عن صح التعبير مثلا في الباحثين مقسمين على النحو التالي: مدراء الدراسات والبحث عددهم 12 كحد اقصى، المكلفين بالبحث الدراسات عددهم 30، محللين البحث عددهم 30، بالرغم من انتماءاتهم لتخصصات مختلفة كالعلوم السياسية والقانون وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وتخصصات أخرى لا يمكن لهم ان يخرجوا عن إطار المواضيع المحددة مسبقا من مجلس الإدارة.

يعد المعهد عضوا بقوة القانون في جميع الهيئات الوطنية، مكلف بتنسيق ومتابعة وتقييم العلمي والتقني.

2-2 المعهد العسكري للبحث والتقويم والاستقبالية:

بالنسبة لهذا المعهد، فإن كل أجهزته هي أجهزة عسكرية، لكن هذا لا ينفي تعاون المعهد مع أكاديميين وباحثين من أجل إنجاز بعض المواضيع وكذا للنشر في المنشورات المعهد والقاء محاضرات والمشاركة في الملتقيات[2].

3-2 المركز الوطني لتحاليل السكان والتنمية:

يتكون مجلس الإدارة للمركز من ثلاثة ممثلين للوزير المكلف بالداخلية أحدهم رئيس، ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثل لوزير العمل، ممثل لوزير الصحة والسكان، ممثل لوزير الفلاحة، على

[1] بولرباح، مرجع سابق، ص.267.

[2] المرجع نفسه، ص 269.

ان يكون كل عضو من هؤلاء الأعضاء يشتغل رتبة مدير على الأقل في القطاع الوزاري الذي يمثله، يعين هؤلاء لمدة ثلاث سنوات بقرار من وزير الداخلية، ولا يحتوي هذا المركز على مجلس علمي، اما بالنسبة للباحثين فهم من تخصصات مختلفة[1].

2- 4المركز الوطني للبحوث القانونية والقضائية:

حسب المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06-338، يتشكل مجلس الإدارة من ممثل عن وزير العدل، ممثل عن وزير الدفاع، ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية، ممثل عن وزير التعليم العالي، رئيس المجلس العلمي، ويتولى وزير العدل تعيينهم بعد اقتراح السلطات التي ينتمون إليها لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، وتحدد المادة 8 من ذات المرسوم مهام الإدارة كالاتي:

- المجلس يختص في جميع المسائل المرتبطة بالسير العام لمركز البحوث ن النظام الداخلي لمراكز البحث.
- مشاريع برامج النشاط والبحث.
- التنظيم الداخلي والتسيير العام للمركز.
- مشاريع البحث بعد استشارة المجلس العلمي.
- مشروع الميزانية والحساب الإداري.
- قبول الهبات والوصايا.
- التقرير السنوي للإنشاء.

بالنسبة للباحثين فهي تشكيلة متنوعة من قضاة ومستشارين قانونيين وأساتذة جامعات متخصصون في القانون بكل فروعه[2].

[1] المرجع نفسه، ص 269.

[2] المرجع نفسه، ص 269.

المطلب الرابع: تمويل مراكز البحث الحكومية

كل مراكز البحث الحكومية في الجزائر تعتمد على ميزانية الدولة في تمويل نفسها، وهذا محدد بموجب النصوص القانونية المنشئة لهاته المراكز ومن الأمثلة على ذلك، ينص المرسوم التنفيذي رقم 91-157 المتضمن ضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة والمحددة لتنظيمه وسيره، في المادة 25 على انه: " تسجيل كل سنة في ميزانية الدولة (مصالح رئيس الحكومة) الاعتمادات الضرورية لعمل المعهد."

بالنسبة لمراكز البحوث القانونية والقضائية فان موارده المالية تأتي من ميزانية الدولة مباشرة حيث جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06-338 المنشئ للمركز على ان موارده تأتي من اعانات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، وكذا الهبات والوصايا والإيرادات المرتبطة بنشاط المركز.

أما المعهد العسكري للتقويم والاستقبالية فميزانيته تأتي من وزارة الدفاع مباشرة، والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية تأتي ميزانيته من موارده من اعانات الدولة والمؤسسات والهيئات العمومية.

تقريبا نفس الامر مع مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 99-256 في المادة 33 الموارد المالية لمراكز الأبحاث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما في ذلك مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية باعتبارها مؤسسات عمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

من خلال اعدادنا لهاته الدراسة تبين لنا ان ميزانية المراكز التي تعطيها الدولة عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عرفت ارتفاعا مستمرا من بداية الالفية حتى الان، في المقابل لا يوجد أي أثر لمساهمات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، لغياب ثقافة التبرع لدى مؤسساتنا هيئاتنا المحلية في الجزائر، وكذا بسبب عجزها في الأحيان الأخرى، بالإضافة الى انعدام وجود الهبات والوصايا تقريبا منذ انشاء المراكز.

لأجل زيادة مداخيل مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتنوعها اقر المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي مجموعة من الخدمات والخبرات يمكن ان تؤديها هاته المراكز، حيث ورد في المادة 48، ان الخدمات والخبرات التي تؤديها المؤسسة بمقابل محل عقود او اتفاقيات يمكن ان تأخذ اشكال مختلفة لاسيما: انجاز اشغال البحث و الدراسات، الخبرة والاستشارة، وضع تقنيات والموارد والتجهيزات، تنظيم دورات التكوين المتواصل، خدمات أخرى، كما بين هذا القانون أوجه الاستفادة من مداخيل هاته الخدمات و الخبرات سواء بالنسبة للمؤسسة البحثية والباحثين، كما حدد قرار وزاري اخر سنة 2016 الهدف من وراء تقديم الخدمات او الخبرات وفقا للمادة 48 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 يكون لأجل :

- تشجيع الابتكار التكنولوجي في المؤسسات.
- تحقيق إيرادات مالية.
- تثمين استغلال قدرات الإنتاج المتواجدة في المؤسسات.
- تطوير النشاطات العلمية والتكنولوجية.
- انفتاح المؤسسات على القطاعات المستعملة، وتقريبها من عالم الشغل.

بالرغم من إيجابيات تمويل الدولة لمراكز البحث التابعة لها بضمان استمراريتها في العمل، وتامين موارد مالية بوتيرة مستمرة ثابتة، غير ان ذلك لا ينفي وجود قيود مفروضة على هاته المراكز لأنها تخضع للرقابة المالية البعدية من السلطات الوصية، ما يجعلها غير حرة ي اجندتها البحثية[1].

[1] المرجع نفسه، ص ص 270-273.

المبحث الثاني: إسهامات مراكز الفكر في جائحة كورونا و أبرز التحديات والعوائق في الجزائر

إن التغييرات التي شهدها العالم بسبب الأزمات وخاصة وباء جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» الذي أبان وأظهر على ضرورة الاستعداد المبكر للأزمات لتجنب التداعيات الكارثية التي يمكن أن تنجم عنها مشاكل على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

المطلب الأول: إسهامات مراكز الفكر في جائحة كورونا (COVID 19) في الجزائر

إن المرحلة الأخيرة التي شهدت هذا الوباء جعلت العديد من المؤسسات تعيد النظر في عملها وخاصة ما تعلق بالاستشراف للمستقبل وهذا ما سعت إليه مراكز الفكر. حيث نجدها أنها تجاوزت تركيز جهودها على توليد المعرفة فقط كما كان يحدث في الماضي، وإنما أصبحت تهتم بصورة أكبر بكيفية تفعيل دورها في إحداث التغيير الإيجابي المنشود من خلال تخليق الأفكار الإبداعية والمبتكرة وإنتاج تقارير ودراسات وابحاث تتواءم والتغييرات العالمية وخاصة الازمات بكل أنواعها، كما سعت الى توصيل نتائج أبحاثها لأكبر عدد ممكن من الناس وذلك بتبسيطها لخلق ثقافة مجتمعية داعمة للتغيير الإيجابي من جانب، والعمل على أن يكون هناك المردود الكبير والمؤثر لأبحاثهم على عملية صنع القرار ورسم السياسيات، من جانب آخر[1].

إن العيش في عالم غير مستقر تتزايد فيه التحديات مثل تغير المناخ وفيروس «كوفيد-19» يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى التواصل بين مراكز التفكير والمجتمع المدني لسد الفجوة بين العلم والسياسة والحياة اليومية وهذا يستدعي تحولاً آخر وهو التحول من الاستشراف الاستراتيجي إلى ما بات يطلق عليه "الاستشراف الاستراتيجي التشاركي"، وتعزيز التفكير الإبداعي الذي يسهم في تحويل الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة من مجرد أفكار إلى واقع ملموس على الأرض.[2]

وفي ندوة مشتركة نظمها مركز بروكنجز الدوحة ومركز الجزيرة للدراسات في 2 فيفري 2020 حول دور مراكز الأبحاث في فترات الأزمة، وذلك كجزء من سلسلة سنوية مشتركة حول "أهمّية مراكز الأبحاث".

[1] معهد بروكنز،" أهمية مراكز الأبحاث ودورها في أوقات الأزمات"، على الرابط: https://cutt.ly/5JHulEO، تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.
تاريخ الاطلاع: (27 /05 /2022).

[2] المرجع نفسه.

حيث بحَثَ المشاركون كيف تستطيع مراكز الأبحاث تغيير دورها في فترات الأزمة والحرص على أن يصل عملها للجماهير الملائمة وتوصيل أفكارها إلى هذه الجماهير بفعالية أكبر. وقد شارك في الندوة مجموعة من المفكّرين والخبراء.

وقد بدأ النقاش حول التفكّر في دور مراكز الأبحاث. وتم الإشارة الى أنّ مراكز الأبحاث تربط بين الأكاديميين وصانعي القرار، وبالتالي، عليها توصيل معلومات ذات صلة بطريقة يمكن فهمها بسهولة. ففي خلال الأزمات مثلاً، الوقت محدود، لذا ينبغي أن يكون التحليل مقتضباً ومُنطبقاً على الوضع الساري. ومع أنّ مراكز أبحاث كثيرة تنشر تحليلات بحسب جداول زمنية محدّدة مسبقاً، ينبغي عليها أن تكون مرنة بما فيه الكفاية للتعامل مع الأحداث مع تبلورها. عليها أيضاً أن تُنشئ روابط متينة مع صانعي القرارات، فتضع الأسس للتعاون في خلال فترات الأزمات، وأن تفكّر في الطريقة التي يمكن فيها تطبيق توصياتها بشأن السياسات وفي الغايات التي تريد تحقيقها. وتم التأكيد على الأثر الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي في الأبحاث، مفيداً أنّ المراكز باتت قادرة على النشر بوقت أسرع والتفاعل مع الرأي العام باستخدام منصات جديدة على الإنترنت. كما تم التطرق أيضاً للتحديات التي تشكّلها وسائل التواصل الاجتماعي، على غرار الانتشار السريع للأخبار الكاذبة كما حدث خلال أزمة كورونا. فبحلول الوقت الذي تنشر فيه مراكز الأبحاث تحليلات تصحيحية تكون الأكاذيب الجديدة سبق أن انتشرت. في الإطار عينه، قال إنّه فيما تحتاج مراكز الأبحاث إلى اختصاصيين إعلاميين قادرين على التفاعل بسرعة مع هذا الدفق من المعلومات، لا ينبغي عليهم التفاعل مع كلّ خبر ينتشر، بل عليهم عوضاً عن ذلك التريّث قليلاً وانتظار تطوّر المعلومات.

وتوبع النقاش بالقول إننّا نعيش في زمن مضطرب تندلع فيه الأزمات بسرعة أكبر من قبل. وإنّه في هذه الفترة الراهنة التي تتابع فيها دول العالم ما يجري من تغييرات على الصعيد العالمي بمجالاته الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتقوم كلّ دولة بذلك تبعاً لحساباتها الخاصة، في وسع مراكز الأبحاث تأدية دور مهمّ للغاية عبر تقديم رؤى معمّقة لمختلف المسائل وعبر تأمين الإرشاد للقرارات بشأن السياسات. في حين نجد أنه على الرغم من أنّ المراكز تخضع للضغط لتقديم المعلومات بأسرع ما يمكن، يبرز بين محتوى الأبحاث ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي فرقٌ. إن مهمة مراكز الفكر تكمن بتحليل الأحداث لتقديم وجهات نظر فريدة. فتقدّم التحليلات الموجَّهة لصانعي القرار والأكاديميين والعامّة، فتولّد المعرفة التي تدخل في المجال

العام وتصبح جزءاً من الخطاب العام. علاوة على ذلك، تم الإشارة إلى قلّة مراكز الأبحاث في العالم العربي مقارنة بالغرب.

وقد تم مناقشة دور مراكز الأبحاث في خلال الأزمات، والتأكيد على أنه من المهمّ التفكير في بعض العوامل، على غرار نوع الحدث وما إذا كان مركز الأبحاث يعمل في بيئة ديمقراطية أم سلطوية ومَن يموّل البحث. ووجب أن تعمل المراكز بأسلوب توقّعي للأزمات، من أجل نشر محتوى يمكن تطبيقه في خلال الحدث الفعلي. كما تم تسليط الضوء على الطريقة التي تؤدّي فيها مراكز الأبحاث دوراً مختلفاً عن المستشارين في خلال الأزمات. فعوضاً عن أن يقدّم شخصاً واحداً المشورة، تجمع مراكز الأبحاث فرقاً بحثية لتحليل موضوع ما من وجهات نظر مختلفة ولطرح رؤية شاملة.[1]

وقد ناقشت هذه القمة العالمية الافتراضية "دور مراكز البحوث والتفكير في مواجهة التحديات الناجمة عن "كوفيد-19" التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن مع استمرار جائحة "كوفيد-19"، وطبيعة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل منطقة. وأجمع الخبراء والباحثون المشاركون فيها على أهمية دور مراكز الفكر في مساعدة الحكومات على تبنّي حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية للتخفيف من تداعيات "كوفيد-19" على مستوى العالم، وأكدوا ضرورة التعاون المتكامل بين القوى الاقتصادية الكبرى في مواجهة هذه النوعية من الأزمات. ولفت الخبراء والباحثون المشاركون في هذه القمة النظر إلى أن جائحة "كوفيد-19" كانت بمنزلة جرس إنذار لمراكز البحوث والدراسات والتفكير في العالم كي تطور من آليات عملها، وتعزز من قدراتها في مجال التحليل والتنبؤ وتقديم التوصيات واستشراف المستقبل، كما أوصوا بأهمية التعاون بين مراكز البحوث والدراسات وتعزيز الشراكات فيما بينها سواء في مناقشة القضايا أو في تبادل الخبرات البحثية والاستفادة المتبادلة من قاعدة البيانات فيما بينها. كما ناقشوا كيفية قيام مراكز البحوث والدراسات بالعمل على إيجاد طرق إبداعية ومبتكرة للتواصل مع الجمهور والحكومات (صنّاع القرار) ووسائل الإعلام، وأن تسهم بدور واضح في التصدي للمعلومات المضللة والشائعات التي تنتشر في أوقات الأزمات[2].

[1] المرجع نفسه.

[2] مركز تريندز،" مركز "تريندز" يشارك في القمة العالمية الافتراضية لمراكز البحوث 2020"، على الرابط: https://cutt.ly/eJHy2m2، تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.

وفيما يخص مراكز الفكر الجزائرية وما مدى مساهمتها في إدارة أزمة كورونا ومدى انتاج التقارير والدراسات والبحوث حول هذا الأزمة، نجد ان إدارة الأزمة اقتصرت فقط على الجاهز التنفيذي والإداري بمساهمة من اللجنة العلمية المتكونة من الخبراء والباحثين في مجال الصحة التابعة لوزارة الصحة، حتى أن المعلومات الخاصة بالوباء من احصائيات وأرقام وتقارير كانت بيد الجهاز التنفيذي الحكومي وتعدى ذلك حتى في التحسيس والتوعية ليتم اشراك فيما بعد المجتمع المدني في هذه العملية.

المطلب الثاني: تحديات وعوائق مراكز الفكر في الجزائر

إن قلة مراكز الفكر في الجزائر وغيابها ضمن التصنيف العالمي وضعف تأثيرها في صنع السياسات العامة وتوجيه سياسات صانع القرار راجع للعديد من العوامل والمعيقات سواء سياسية أو أمنية او اجتماعية أو تكنولوجية فهذا النوع من المراكز في الجزائر لم يجد حقيقة البيئة الحاضنة لتفعيله وجعله شريكا أساسيا في بناء سياسات الدولة نظرا لخصوصية النظام السياسي وقصر مفهوم ودور مراكز الفكر عند صانع القرار، ومن أهم المعيقات التي تواجه مراكز الفكر في الجزائر:

- غلبة الطابع الإداري على هذه المؤسسات: فعند دراستنا لبعض مراكز الفكر الحكومية في الجزائر وجدنا أن هذه المراكز ومن خلال المراسيم التنفيذية المؤسسة لها محدثة لدى الإدارات المركزية هذا ما يجعل الطابع الإداري غالب عليها أي انها تخضع لسلطة مؤسسة حكومية وبالتالي سيكون تسيير هذه المراكز كباقي المصالح الإدارية الموجودة في المؤسسة الحكومية بمعنى ان المنطق الإداري سيكون غالب على التسيير بدل المنطق العقلي الواقعي, وإلى أبعد من ذلك سنجد تقارير ودراسات وأبحاث هذه المراكز لا تخرج أبدا عن منطق النظام السياسي وخياراته حتى ولو كانت خاطئة وبالتالي يصبح دور هذه المراكز التأييد والاشادة والولاء المفرط لا النصح والإرشاد والتوجيه,إضافة إلى أن الباحثين في هذه المراكز يخضعون لقانون الوظيف العمومي وبالتالي فالمجهود الفكري الذي يقوم به الباحث ليس نفسه الذي يقوم به الموظف بالرغم من العمل بنفس الحجم الساعي إلا أن الراتب الذي يقبضه متساو بين الجانبين هذا ما جعل العديد من الباحثين لا يفضلون العمل في هذه المراكز.
- غياب التمويل: وكما ذكرنا سابقا ان هذه الأخيرة تعتبر مؤسسة محدثة لدى الإدارات المركزية يعني ان تمويل هذه المراكز سيكون تقليدي بمعنى أن ميزانية المؤسسة الحكومية توزع على مصالحها الإدارية

وبالتالي لن يكون هناك تخصيص مالي لهذه المراكز بما يتناسب وطبيعتها ودورها وأهميتها هذا ما يجعل إمكانيات هذه المراكز محدودة مرتبطة بغلاف مالي يتم توزيعه كل عام هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تنوع مصادر التمويل والانفتاح على القطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية التمويل فلو أخذنا مؤسسة راند على سبيل المقارنة من ناحية التمويل لوجدنا انفتاحها في هذا المجال فيشارك 14 ممول في تمويل هذا المركز منهم 6 مؤسسات حكومية , فاستقطاب الخبراء والباحثين وإقامة الملتقيات والأنشطة الفكرية والبحثية والترويج لها يحتاج أغلفة مالية كبيرة تواءم القيمة العلمية والمعرفية لهذه الأخيرة.

– غياب المعلومة وصعوبة الوصول إليها: إن تمسك النظام السياسي المبالغ فيه لمفهوم الامن القومي نتج عنه حجب تام للمعلومة وهي مصدر قو ة دراسات وأبحاث هذه المراكز، فغياب المعلومة سيقابله حتما غموض ولبس في التقارير والدراسات والبحوث المقدمة من طرف هذه المراكز وفي بعض الأحيان يتم حجب بعض المواقع على الانترنت إضافة إلى منع بعض الكتب والعناوين دخولها إلى الجزائر وبالتالي المعلومات المخصصة أو الموجود يطغى عليها الطابع العام المعلن وهذا ما يعيق التخطيط والاستشراف والتحفيز على طرح البدائل.

– غياب مفهوم شامل وكامل لمراكز الفكر لدى صانع القرار وغياب القناعة بدورها واهميتها: فلو كان لصانع القرار في النظام السياسي وضوح تام لمفهومها وقناعة راسخة بأهميتها ودورها لجعلها صانع القرار شريكا أساسيا فاعلا في صنع سياساته وتوجيهها وتقييمه وتقويمها، فهذا الاشكال راجع لخصوصية وطبيعة النظام السياسي الجزائري. الذي يكتفي بعمل المؤسسات الاستخباراتية والتي تتوقف عند جمع المعلومة فقط دون التخطيط والاستشراف وتقديم الحلول والبدائل بمعنى آخر غياب لمنهجية التعامل الاستراتيجي مع المعلومة خاصة ما يتعلق بالسياسات العامة ونخص بالذكر السياسات الاجتماعية.

– غياب الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث مع مختلف القطاعات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو حتى في القطاع الخاص:[1] وهذا من اهم المعيقات التي تواجهها مراكز الفكر في الجزائر إذ ان غياب التنوع في مجالات الدراسة والأبحاث قد يفقد هذه الأخيرة قيمتها المعرفية والمنهجية, حيث نرى ان مراكز الفكر في الجزار يقتصر تعاملها إلا مع المؤسسات الحكومية ونخص

[1] جارش عادل، "دور مراكز الفكر في إعادة بناء المشروع الحضاري الإسلامي بين الواقع والتحديات"، في:

https://almojaded.com/2021/10/11/think-tanks-rebuilding-islamic/.(2022/ 03/ 21) تاريخ الاطلاع:

المؤسسات التابعة لها مراكز الفكر أي اننا لا نجد مثلا تعاون بين مركز فكر تابع لوزارة الدفاع الوطني مع وزارات أخرى أو مؤسسات خاصة أو منظمات دولية او غير حكومية او مع فعاليات المجتمع المدني عكس ما شهدناه مع مؤسسة راند التي وسعت مجال معاملاتها واستقطبت العديد من الشركاء الغير الحكوميين وما تحققه مؤسسة راند من ريادة في التصنيف العالمي راجع لقوة هذه العوامل والاستراتيجيات.

– الاستقلالية البحثية والحرية في تقديم المعلومات[1]: بما ان مراكز الفكر في الجزائر تحت وصاية المؤسسات الحكومية وبالتالي فإن سلطة هذه المؤسسات على مراكز الفكر تمتد الى تقييد البحث العلمي وتقديم المعلومات , بمعنى ان نشر الدراسات أو البحث في مواضيع معينة يكون بإذن السلطة الحاكمة إذ ان البحث في هذا الموقف يقتصر فقط على رغبات النظام السياسي وتقديم المعلومة يكون وفق ما يريد تقديمه هذا الأخير, لهذا ربما نجد تهرب بعض الباحثين والخبراء عن العمل في مثل هذه المراكز في الجزائر بسبب هذا الاشكال الذي يضيق على مساحة البحث العلمي ويثبط الابداع والتخطيط الاستراتيجي وينقص من قيمة العمل ومصداقية هذه المراكز.

– قلة الابداع والتقليد: فالمراكز الفكرية في الجزائر تقتصر غالب دراساتها على التجارب الغربية ونقلها الى الجزائر دون مراعاة خصوصية المجتمع أو البيئة الاجتماعية له، هذا التقليد الذي نتج عنه سياسات عامة غير فعالة أو آنية، وعادة ما كانت نتائجها سلبية. هذا من جهة ومن جهة أخرى غياب آليات واستراتيجيات في التوصيات المقدمة من طرف هذه المراكز والتي يتم تقديمها للصناع القرار والمسؤولين التنفيذين ما يجعل هذه التوصيات حبيسة أدرج المكاتب ومجرد حبر على ورق. وإذا كانت فيه توصيات تحتوي على اليات واستراتيجيات (ناتجة عن حلقات فكرية تقوم بها هذه المراكز بمشاركة بعض النخب الاكاديمية) لا يتم الاخذ بها كونها لا تتماشى ورؤية النظام السياسي او أن النظام السياسي لا يعترف بهذه النخب وتوصياتها وذلك راجع لخلفياتها الأيديولوجية والحزبية.

– طبيعة النظام السياسي: حيث يضعنا دستور 2020 في شق السلطة التشريعية التي تساهم بشكل أكبر في رسم وصنع السياسات العامة حول وضعيتين:

[1] المرجع نفسه.

1- الأولى أغلبية رئاسية في المجس الشعبي الوطني والتي ستؤيد مشروع رئيس الجمهورية والذي يمثله الوزير الأول وبالتالي سيتم تطبيق مشروع رئيس الجمهورية (عبارة عن سياسات عامة خارجية وداخلية) وهنا ستكون مراكز الفكر أمام زوايا محددة في الدراسات والأبحاث وفق ما يقتضيه مشروع رئيس الجمهورية، أم ينعدم عملها تماما لوجود برنامج الرئيس الذي يتم تنفيذه مباشرة.

2- الثانية أغلبية برلمانية: وفي هذه الحالة يمكن قبول مشروع رئيس الجمهورية وتطبيقه بالتالي ستكون مراكز الفكر في نفس حالة الأغلبية الرئاسية، وإذا لم يتم قبول مشروع رئيس الجمهورية سيكون لزاما على رئيس الحكومة وضع برنامج حكومي وفق متطلعات الأغلبية البرلمانية وهنا ستكون مراكز الفكر منحصرة مرة أخرى في زوايا الأيديولوجية والخلفيات وتحت وصاية وصلاحيات رئيس الجمهورية وفق ما يقتضيه دستور 2020.

وفي كلتا الحالتين النظام السياسي غير منفتح على مراكز الفكر لكن في الحالة الثانية يوجد نوع من الانفتاح الجزئي على مراكز الفكر.

- عدم دسترة مراكز الفكر: فغياب مواد دستورية تعزز من دور مراكز الفكر وتضفي عليها الطابع الرسمي يعد من أبرز التحديات والمعيقات، فلو عدنا إلى دستور 2020 لوجدنا أنه تم تخصيص فصل كامل (الفصل الخامس) متعلق بالهيئات الاستشارية والتي تضطلع بتقديم المشورة فقط لصانع القرار دون تأثير (أي ان تقاريرها يمكن أخذها بعين الاعتبار او لا يتم العمل بها) وهذا راجع لغياب مادة في الدستور تلزم صانع القرار بأخذ دراسات وتقارير وأبحاث هذه الهيئات بعين الاعتبار.
- المدارس العليا التابعة للمؤسسات الحكومية كمراكز فكر: حيث نجد في الجزائر ان لكل مؤسسة حكومية (وزارة) مدرسة عليا خاصة بها تنتج يد عاملة تابعة للهذه المؤسسات، فالإشكال هنا ليس في انتاج الكوادر بل ان هذه المؤسسات اخذت في ذهن صانع القرار دور مراكز الفكر أي ان الكفاءات التي تنتجها هذه المدارس كفيلة بمعالجة مشاكل القطاع ورسم سياساته الخاصة لكن الواقع يثبت عكس ذلك تمام، فالمنطق الادراي لخريجي هذه المدارس ساهم بشكل معتبر في تفاقم مشاكل هذا القطاع، وبالتالي نجد أن هناك تداخل في الدور والوظيفة لهذه المدارس العليا.

- التقليل من قيمة البحث العلمي: إن البحث العلمي في الجزائر لم يلقى ذلك الاهتمام والرعاية التي ترفع من قيمته وشأنه مقارنة بما يقدمه الغرب لهذا الأخير وبالتالي فإن غياب مثل هذا الاهتمام ينتج عنه إهمال لمراكز الفكر التي تعتبر هي الأخرى ان البحث العلمي أحد ركائزها ودعائمها الأساسية.
- غياب الجانب الإعلامي الترويجي لمثل هذه المراكز: وفي هذه النقطة نركز على جانبين:

1- الجانب الأول: متعلق بالنظام السياسي والنخب الأكاديمية التي تهمل فكرة الترويج لهذه المراكز سواء عن القنوات الإعلامية العمومية او الخاصة أو وسائط التواصل الاجتماعي وهذا ما يجعل صورة هذه المراكز واهميتها مغيبة في المخيال المجتمعي.

2- الجانب الثاني: عدم وجود مواقع رسمية خاصة او صفحات في وسائط التواصل الاجتماعي لهذه المراكز، وحتى وان وجدت تلك المواقع او الصفحات فنجدها غير مفعلة، كما نجد غياب التقارير والدراسات والأنشطة على مستوى المواقع (مواقع مجهزة شكلا وفارغة مضمونا) وفي حين وجود بعض التقارير والدراسات تجدها قديمة غير محينة.

خلاصة الفصل:

تعتبر مراكز الفكر من الفواعل المدنية الأساسية والرسمية في عمليات صنع السياسات العامة، إلا أن التجاذبات والتغيرات المستمرة في السياسات الدولية والوطنية وتأثير العولمة في بنية المجتمعات وتعدد حاجياتها، جعل لهذه المراكز الفكرية مجال وظيفي حيوي يحاكي دور ووظيفة الفواعل الرسمية المنوط لها عملية صنع ورسم السياسات العامة.

رغم تأثر الجزائر وتأثيرها في السياسات الدولية وما تنتجه مراكز الفكر للقوى العظمى وخاصة أمريكا لم يكون كافيا لإعادة النظر في التأسيس وإنشاء مثل هذه المراكز محاكاة للتجربة الغربية بل تم الاكتفاء بما هو موجود دون تغيير أو تطوير يذكر على مستوى هياكلها أو بنيتها القانونية هذا ما جعل فارق المقارنة بين مراكز الفكر الامريكية وخاصة مؤسسة راند شاسع مقارنة بمراكز الفكر الجزائرية سواء من ناحية الهيكلة او القيمة البحثية للدراسات و الأبحاث او من ناحية التمويل أو من ناحية الانفتاح على القطاعات الأخرى وتشبيك العلاقات او يتعدى ذلك الى قوة التأثير في ترشيد وعقلنة السياسات العامة وتوجيه رؤى واختيارات صانع القرار.

وفي غياب الأثر والفاعلية لهذه المراكز في الجزائر وجب تجاوز العوائق والتحديات التي تجابه هذه المراكز إضافة إلى إعادة تشخيص وتحيين المنظومة القانونية المؤسسة لها وطبيعة التسيير التي تسير بها هذه المراكز مع التأكيد على جعلها شريك مدني أساسي في صنع السياسات العامة وترشيدها بما يحقق الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية ويعزز من فرص التكافؤ والمساواة.

الخاتمة

الخاتمة

إن الاسهامات التي تقدمها مراكز الفكر من دراسات وتقارير جعلها تلعب دورا محوريا وفاعلا أساسيا في النظم الديمقراطية الحديثة الغربية ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية. التي أولت اهتماما وعناية كاملة بهذه المراكز مقارنة مع النظم الديمقراطية في دول العالم الثالث وخاصة العربية، إذ تعتبر الجزائر من بين الأنظمة التي لم تشهد تقدما ملحوظا في هذا المجال لطبيعة النظام السياسي.

وبناء على ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- إن التراكمات التاريخية كان لها الفضل في التطور الكبير لمراكز الفكر ولما وصلت اليه الآن، فبروزها خلال مطلع القرن الثاني عشر كان حتمية نظرا للأهمية التي تقدمها والدور المحوري المنوط بها؛
- إن النظم السياسية الديمقراطية في الغرب وخاصة أمريكا أولت اهتماما بالغا لمراكز الفكر وجعلت منها شريكا أساسيا وفاعلا محوريا في صنع السياسات العامة وتوجيه قرارات صانع القرار. فالاهتمام يكون من حيث التمويل المنفتح على القطاعين الخاص والحكومي وعلى مختلف الفواعل إضافة إلى وجود منظومة قانونية تتماشى والدور الحقيقي لعمل هذه المراكز. وهذا ما تم ملاحظته من خلال في تصدر مراكز الفكر الأمريكية للترتيب العالمي؛
- لا تكتفي مراكز الفكر الحكومية بتقديم خيارات السياسات فقط بل يتعدى دورها إلى صنع وتوجيه الرأي العام وفق مصالحها ومصالح الأنظمة والمؤسسات الوصية عليها؛
- تكمن قوة تأثير مراكز الفكر من ناحية مقترب الثلاثية ا (الفكرة -المصلحة-الهيكلة) فالتكامل بين هذه النقاط يجعل من مراكز الفكر قوة مؤثرة داخليا وخارجيا؛

من هذه النقاط الأربعة السابقة تتأكد الفرضية الاولى للدراسة وان الاعتماد على مراكز الفكر في الولايات الأمريكية جعل منها فاعلا مهما في صنع السياسات العامة.

- إن إفرازات جائحة كورونا كوفيد 19 أبان ضعف مراكز الفكر من ناحية التخطيط والاستشراف للمستقبل هذا من جهة ومن جهة أخرى ألزم مراكز الفكر لإعادة النظر في منظومة التسيير التي تسير بها هذه المراكز إضافة إلى وجوب توطيد العلاقة بين صناع القرار وهذه المراكز؛
- إن إفرازات جائحة كورونا كوفيد 19 أظهرت حقيقة ان المنطق الإداري ليس أسلوبا ناجعا لمجابهة الازمات واكدت ان الموظف الحكومي لا يمكنه تسيير الأزمات بعيدا عن المحيط العلمي المعرفي إذ

أنه عاجز عن الحصول على المعلومة ولا يملك منهجية لاستعمالها والتعامل معها في ظل التغييرات الطارئة؛

- إن غياب مراكز الفكر في الجزائر وغياب البيئة المحفزة لإنشائها، جعل من السياسات العامة المطروحة لا تخلو من بعض النقائص والنقائض ولا ترقى إلى تطلعات الواقع المجتمعي،
- رغم وجود الهيئات الاستشارية في الجزائر ووجود الجانب القانوني والرسمي لها إلا ان هناك اختلالات وجب تجاوزها لتفعيل دورها الحقيقي والمساهمة الفعالة في صنع السياسات العامة،
- غياب التمويل وغلبة النمط الإداري على مراكز الفكر الجزائرية أحبط دورها في تفعيل السياسات العامة وترشيدها وعقلنتها. إضافة إلى تذيلها مراتب التصنيف العربي والعالمي،
- تعويض مراكز الفكر في الجزائر بالمدارس العليا التابعة للقطاعات الحكومية، كان له الأثر البالغ في ضعف السياسات العامة وعدم فاعليتها؛

من هذه النتائج نصل إلى تأكيد الفرضية الثانية وان للنمط البيروقراطي الممارس في تسيير مراكز الفكر الحكومية في الجزائر أثر سلبي على مساهمتها صنع السياسات في الحالات العادية، وخلال الازمات.

التوصيات:

- دسترة مراكز الفكر وإلزامية الاخذ بتقاريرها ودراساتها: وهذا ما سيعطي هذه المراكز:

1. الصبغة الرسمية والملزمة لصناع القرار بالأخذ بعين الاعتبار الدراسات والبحوث والتقارير التي تقدمها هذه المراكز؛
2. إضافة إلى ان دسترة هذه المراكز سيرفع من قيمة البحث العلمي ويعزز مكانته من ناحية التخطيط والاستشراف للمستقبل ما يجعل السياسات العامة المطروحة أكثر فاعلية وواقعية؛
3. التعامل مع مؤسسات الدولة الحكومية على أساس علاقة تشاركية، ليس علاقة سلطوية.

- وضع قواعد تشريعية واضحة تحدد نشأة وعمل هذه المؤسسات[1]: وهذا ما يشجع على إنشاء مراكز الفكر وإعطاءها دفعة في تطوير أداءها، ويضمن لها نوع من الاستقلالية، ويعزز انفتاحها على بقية المؤسسات والشركاء. كما تضمن هذه القواعد التشريعية بنية قانونية واحدة للتسيير سواء كانت خاصة ام حكومية حيث ستكون المنافسة على قيمة الإنتاج الفكري والمعرفي والبنية الهيكلية.
- الاهتمام بالنوع لا بالكم: وحفاظا على قيمة هذه المراكز ان وجدت الشروط والبيئة الملائمة لإنشائها لابد من مراعاة فكرة عدم تمييع هذه الظاهرة من خلال الفتح غير المدروس او المحدد لهذه المراكز مثلما حدث للأحزاب السياسية مما أدى إلى فقدان قيمة العمل السياسي وتمييعه، فالاهتمام بالنوع والقيمة المضافة التي تقدمها هذه المراكز امر ضروري ومهم حتى يكون التنافس فيما تقدمه هذه المراكز وتأثيرها الفعال في رسم السياسات العامة وتنفيذها.
- توثيق العلاقة والتقارب بين مصدر القرار في الدولة وبين المراكز البحثية فيها[2]: وهذا ما يجعل مراكز الفكر في مستوى واحد من امتلاك المعلومة ومعالجتها، وهنا تظهر قوة مراكز الفكر في الدراسات والأبحاث وكذا في الكيفية التي توجه بها وتعقلن بها السياسات المرسومة من طرف صناع القرار.

[1] محمود ابراهيم متولي،"المصانع المفقودة"، مراكز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار"، في:https://democraticac.de/?p=50464 تاريخ الاطلاع: (24 /03/ 2022).

[2] المرجع نفسه.

- إبعاد عمل مراكز الفكر عن ايديولوجيات الأحزاب السياسية:[1] لأن الأحزاب السياسية في أصلها تنتج برامج تنافس بها بعضها البعض، إلا أنها في الجزائر وجدت هذه الأحزاب من اجل الصراع لا أكثر، فارتباط مراكز الفكر بالأحزاب السياسية سيجعلها تدخل في حلقة الصراع السياسي ما سيفرغ هذه المراكز من محتواها الفكري المعرفي ويغير مسارها في تحقيق أهدافها وغايتها إضافة إلى الإنقاص من قيمة البحث العلمي، كما ان تأثير الأحزاب السياسية سيفتح المجال أمام الدخلاء (من ليس لديهم علاقة لا بالبحث العلمي ولا خبرة ميدانية).
- اهتمام مراكز الفكر بالجانب التكنولوجي: ويأتي هذا الاهتمام كأولوية لتطوير البحث العلمي وتعزيز فرص الحصول على المعلومة واستعمالها كأداة لمجابهة الظروف الفجائية والاستثنائية كالأزمات (أزمة كورونا خير دليل على ضعف مراكز الفكر تكنلوجيا)[2]. إضافة إلى أرشفة التقارير والبحوث والدراسات الكترونيا وإنشاء بنك الكتروني خاص بالمعلومات يعود له صانع القرار خلال صنع سياساته العامة في الحالات العادية، وخلال فترات الازمات.

[1] صادق حجال وآخرون، واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية: الاحتياجات ، الفعالية والأثر ، (المعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، 2021) ص ص43 – 44.

[2] المرجع نفسه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراسيم والمو اثيق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 03-455 مؤرخ في 01 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-307 المتضمن إنشاء مركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 07ديسمبر 2003.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 03-460 مؤرخ في 07 شوال 1424 الموافق ل 01 ديسمبر 2003 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-215 مؤرخ في 20 ذي القعدة 1412 الموافق ل 23 ماي 1992 المتضمن إحداث مركز للبحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادرة بتاريخ 13 شوال 1424 الموافق ل 07 ديسمبر 2003.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 06-338 مؤرخ في 01 رمضان 1427 الموافق ل 24 سبتمبر 2006 المتضمن إنشاء مركز البحوث القانونية والادارية، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر بتاريخ 04 رمضان 1427 الموافق ل 27 سبتمبر 2006.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-521 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1403 الموافق ل10 سبتمبر 1983 يحدد القانون الأساسي لمراكز الفكر المحدثة لدى الإدارات المركزية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ذي الحجة 1403 الموافق ل 13 سبتمبر 1983.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 83-521 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1403 الموافق ل10 سبتمبر 1983 يحدد القانون الأساسي لمراكز الفكر المحدثة لدى الإدارات المركزية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ذي الحجة 1403 الموافق ل 13 سبتمبر 1983.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85-307مؤرخ في 05 ربيع الأول 1406 الموافق لـ 17 ديسمبر 1985 يتضمن إنشاء مركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 6 ربيع الأول 1403 الموافق ل 18ديسمبر 1985.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 92-215 مؤرخ في 20 ذي القعدة 1412 الموافق ل 23 ماي 1992 المتضمن إحداث مركز للبحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر بتاريخ 24 ذي القعدة 1412 الموافق ل 27 ماي 1992..

الكتب:

1. حجال صادق وآخرون، **و اقع مراكز البحوث والفكرفي المنطقة العربية** الاحتياجات، الفعالية والأثر، (المعهد العربي للبحوث والسياسات نواة, 2021).

المقالات

1. بورياح سلمة ، " مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسات العامة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م3، ع2 (2016 ديسمبر).
2. خليل نامق بسمة ، " مؤسسات مخازن التفكير THINKS TANKS ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، م2، ع2 (2009 ديسمبر).
3. فلاق عمر ، " قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم "، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، م2، ع31 (2021 ديسمبر).

الأطاريح والمذكرات الجامعية

1. بولرباح سلمى، **مكانة المؤسسات الاستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، والعلاقات الدولية 2019/2018).
2. بن عيسى اسلام, **دورالنخبة في رسم السياسات العامة نموذج غرف التفكير**, رسالة ماستر غير منشورة, (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2018/2017).
3. زواوي كريمة ، **دورغرف التفكيرفي صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014).

التقارير

1. كريستوفر نيلسون وآخرون، **استراتيجيات الاستجابة لتلبية الاحتياجات المفاجئة للرعاية الحرجة بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) عام 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية(RAND.2020).**

المو اقع الاكترونية

2. جارش عادل، "دور مراكز الفكر في إعادة بناء المشروع الحضاري الإسلامي بين الواقع والتحديات"، تاريخ الاطلاع: (21 /03 /2022):

https://almojaded.com/2021/10/11/think-tanks-rebuilding-islamic/ ،

3. متولي محمود ابراهيم ،"المصانع المفقودة"، مراكز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار"، تاريخ الاطلاع: (24 /03 /2022):

https://democraticac.de/?p=50464

4. مركز البيان للدراسات والتخطيط،"دور مراكز الفكر والرأي في صنع القرار السياسي الخارجي"، تم الاطلاع(24 /03 /2022):

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2016/05/2154659.pdf :

5. مركز تريندز،" مركز "تريندز" يشارك في القمة العالمية الافتراضية لمراكز البحوث 2020"، على الرابط: ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/08.

https://cutt.ly/eJHy2m2

6. معهد بروكنز،" أهمية مراكز الأبحاث ودورها في أوقات الأزمات"، تاريخ الاطلاع: 2022/06/08:

https://cutt.ly/5JHulEO

المراجع باللغة الأجنبية

7. Bondarenko Peter , " Brookings Institution American research institution", at : https://tinyurl.com/mufj7ymb seen on :(14 /03/2022).
8. century foundation, "about the century foundation" at : https://tcf.org/about/?agreed=1 seen on :(15 /03/2022).
9. D. Rich Michael " About the RAND Corporation" at : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/corporate_pubs/CP400/CP489z4-2012-11/RAND_CP489z4-2012-11.pdf accessed on :(23 /04/2022).
10. House Chatham," From the ashes of war" at : https://tinyurl.com/4t7kpw6m accessed on:(15 /03/2022).

11. James G. McGann," 2020 Global Go To Think Tank Index Report " at : https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1019&context=think_tanks accessed on :(26 /03/2022).
12. Rice Condoleezza, "About Hoover" at : https://www.hoover.org/about seen on :(14 /03/2022).
13. The American Enterprise Institute (AEI)," About the AEI" at : https://www.aei.org/about/ accessed on:(19 /03/2022).
14. The International Institute for Strategic Studies (IISS)," The International Institute for Strategic Studies (IISS) " at : https://www.iiss.org/ seen on :(24 /03/2022).
15. The Middle East Institute (MEI)," About the MEI" at : https://www.mei.edu/about seen on :(19 /03/2022).
16. The National Bureau of Economic Research (NBER)," About the NBER" at : https://www.nber.org/about-nber1 accessed on :(15 /03/2022).